سـؤالاتُ أبي علي الفارسي النَّحويّة لشيخه أبي بكر بن السراج "جمعاً ودراسةً"

د. عبد الله بن محمَّد بن جارالله النغيمشي

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

جامعة القصيم

ملخص البحث:

إن العناية بسؤالات الطلبة النابهين لشيوخهم المبرزين من الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز – من خلال كتب أبي علي الفارسي ومن خلال بعض كتب النحو – على سؤالات وجهها أبوعلي الفارسي (٣٧٧هـ) لشيخه أبي بكر بن السراج (٣١٦هـ)، فجمعت عددًا جيدًا من تلك السؤالات، ثم عملت عليها هذه الدراسة العلمية التي تتميز بالاختصار غير المخل – فيما أتمنى وأحسب –، وأهمية هذا البحث تبرز من خلال المكانة العلمية للسائل والمسؤول، فالمسؤول ممن أُجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو واللغة، وقيل فيه: انتهت الرئاسة إليه في النحو بعد وفاة شيخه المبرد، والسائل وُصف بأنه عديم المثل، وأنه من أكابر النحويين، وأن سيبويه لو عاش لاحتاج إليه، فسائل تلك منزلته لاشك ستكون أسئلته عن نقاط دقيقة، وقضايا نحوية جديرة بالاهتمام والسؤال، ومسؤول بتلك المكانة لاشك ستكون أجوبته مقنعة، وثرية بمادة علمية غنية، تجعل من يأتي بعدهما يهتم بها، ويعتني بنقلها.

Abi Ali Al-Farisi Syntactic Questions to His Sheikh, Abi Bakr bin Sirraj Compiled and Studied

By Abdullah bin Mohammad bin Jarallah Al-Nughaimishi

Department of Arabic Language and Literature

Faculty of Arabic Language and Social Studies, Qaseem University

Abstract:

Contemplating questions put forth by brilliant students to their teachers is of a great benefit. Accordingly, I have spent a long time studying the questions raised by Abi Ali Al-Farisi (d. 377) to his great sheik, Abi Bakr bin Siraj (d. 316), in some of the books of syntax as well as other selected books in the same field. I have collected a good number of those questions and conducted brief scientific studies thereof. The importance of this study, however, lies in the high status of the student and his teacher; the teacher on one hand is considered an outstanding scholar in Arabic syntax in particular, and language sciences in general, and about whom the following statement was made by scholars, "the leadership in syntax moved to him after the death of his sheikh, Al-Mubarrid." The student on the other hand was described as a unique seeker of knowledge and a great grammarian; had Sibawaih [an influential linguist and well-known grammarian of the Arabic language] lived at his time, he would have needed his assistance. The case being so, the student must have had very subtle and accurate syntactic queries and the teacher of such a high status must have had such convincing answers, rich and scientifically of important content, that makes those interested, investigate it, and spread it.

المقدّمة

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على خير المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن العناية بسؤالات الطلبة النابهين لشيوخهم المبرزين من الأعمال النافعة القيمة، وقد استعنت بالله وبدأت منذ فترة ليست بالقصيرة أركز - من خلال كتب أبي علي الفارسي ومن خلال بعض كتب النحو- على سؤالات وجهها أبوعلي الفارسي (٣٧٧هـ) لشيخه أبي بكر بن السراج (٣١٦هـ)، فجمعت عددًا جيدًا من تلك السؤالات، ثم عملت عليها هذه الدراسة العلمية التي تتميز بالاختصار غير المخل - فيما أتمنى وأحسب-، وأهمية هذا البحث تبرز من خلال المكانة العلمية للسائل والمسؤول، فالمسؤول ممن أُجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو واللغة، وقيل فيه: انتهت الرئاسة إليه في النحو بعد وفاة شيخه المبرد[١]، والسائل وُصف بأنه عديم المثل[٢]، وأنه من أكابر النحويين، وأن سيبويه لو عاش لاحتاج إليه[٣]، وقيل فيه: لم يكن بين سيبويه وبين أبي علي أحد أبصر بالنحو من أبي علي[٤]، فسائل تلك منزلته لاشك ستكون أسئلته عن نقاط دقيقة، وقضايا نحوية جديرة بالاهتمام والسؤال، ومسؤول بتلك المكانة لاشك ستكون أجوبته مقنعة، وثرية بمادة علمية غنية، تجعل من يأتي بعدهما يهتم بها، ويعتني بنقلها.

ويتضمن هذا البحث الذي سميته: سؤالات أبي علي الفارسي النحوية لشيخه أبي بكر بن السراج (جمعًا ودراسة)، بعد المقدمة، ثلاثة فصول، وخاتمة، وقد تناول الفصل الأول أربعة مباحث، الأول: حياة أبي بكر بن السراج وآثاره "بإيجاز"، والثاني: حياة أبي

---

(١) ينظر: أخبار النحويين البصريين ١١٣، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٨.

(٢) ينظر: العبر ٢في خبر من غبر/ ١٤٩.

(٣) ينظر: بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٢.

(٤) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٩، وينظر: نزهة الألباء ٢٣٢.

علي الفارسي وآثاره "بإيجاز"، والثالث: تلمذة أبي علي الفارسي لأبي بكر بن السراج، والرابع: مصادر السؤالات المجموعة، على حين تناول الفصل الثاني السؤالات وجواباتها، وفيه تمت دراسة أربع عشرة مسألة، رتبتها حسب ترتيب ابن مالك لأبواب الألفية، أما الفصل الثالث فقد تناول مبحثين، الأول: تحدثت فيه عن أهم الملحوظات على سؤالات الفارسي، وفيه تحدثت عن أنواع أسئلة الفارسي، وأساليب الفارسي بالسؤال، وموقع السؤالات من الخلاف النحوي والتصريفي، والثاني: تحدثت فيه عن أهم الملحوظات على جوابات ابن السراج، وفيه تحدثت عن طريقة الفارسي في إيراد جواب ابن السراج، وطريقة ابن السراج في جواباته، وموقف الفارسي من جوابات شيخه، أما الخاتمة فقد لخصت فيهاأبرز ما جاء في هذه الدراسة، ثم أتبعت ذلك بقائمة ذكرت فيها أسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

* * *

الفصل الأول

المبحث الأول:

أبو بكر بن السراج: "حياته وآثاره بإيجاز"[1]:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي، المعروف بابن السراج، نسبة إلى عمل السروج، جمع سرج، وهو ما يوضع على ظهر الفرس، ولم تذكر المصادر مكان ولادة أبي بكر ولا تاريخها، أما مكانها فمن المرجح أنه ولد في المكان الذي نشأ فيه وهو بغداد، ولذلك فهو ينسب إليه أحيانًا، فيقال: البغدادي، وأما تاريخها فيمكن تقديره بالفترة مابين سنة ٢٥٠هـ، وسنة ٢٦٠هـ، وذلك أن بعض المصادر نصت على أنه مات كهلاً[2]، ووفاته شبه إجماع أنها كانت سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة، ولكونه أخذ عن أبي سعيد السكري المتوفى سنة خمس وسبعين ومائتين من الهجرة[3]، وتنص المصادر على أن ابن السراج لازم المبرد ملازمة تامة، فقرأ عليه كتاب سيبويه كاملاً، وأنه كان أحدث أصحاب المبرد سنًا مع ذكاء وفطنة، قال الفارسي: "حدثني أبو علي الصفار قال: كان أبو بكر شديد الاختصاص بأبي العباس، يعني شيخنا -

---

(١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١١٤، وإشارة التعيين ٣١٣، وإنباه الرواة ١٤٥/٣، والأنساب للسمعاني ٢٤٢/٢، والبداية والنهاية ١٧٨/١١، وبغية الوعاة ١٠٩/١، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ١٩٧، وتاريخ الإسلام ٥٢٣/٢٣، وتاريخ بغداد ٣١٩/٥، وتاريخ العلماء النحويين ٤٠، وشذرات الذهب ٢٧٣/٢، وسير أعلام النبلاء ٤٨٢/١٤، وطبقات النحويين واللغويين ٨٢، والعبر في خبر من غبر ٤٧٢/١، والفهرست ٩٢، والكامل في التاريخ ١٩٠/٦، واللباب في تهذيب الأنساب ١١١/٢، ومراتب النحويين ١٣٥، ومعجم الأدباء ١٩٧/١٨، والمنتظم في أخبار الملوك والأمم ٢٢٠/٦، ونزهة الألباء ١٨٦، والوفي بالوفيات ٨٦/٣، ووفيات الأعيان ٣٣٩/٤.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٨٧/٣، وتاريخ الإسلام ٥٢٣/٢٣، وسير أعلام النبلاء ٤٨٣/١٤، وفي البغية ١١٠/١ قال:((ولم تطل مدته ومات شابًا في سنة ست عشرة وثلاثمائة))،والأول هو الصواب للتعليل المذكور أعلاه.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ١٦١، ومعجم الأدباء ٨٢٠/٢، في كتاب الشعر ٣٠١/١: ((قال محمد بن السري: روى لنا السكري عن جماعة من العلماء...)).

رحمه الله–[1]، وبعد وفاة المبرد انشغل ابن السراج بالموسيقى عن النحو، حتى اجتمع مع أبي إسحاق الزجاج في مجلس سئل فيه الزجاج عن مسألة في النحو، فأحال جوابها إلى ابن السراج، الذي أجاب فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لايحتمل، وقد كنا نشبهك في الذكاء بالحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا !. فقال:قد ضربتني يا أبا إسحاق وأدبتني،وأنا تارك مادرست منذ قرأت الكتاب-يعني كتاب سيبويه- لأني انشغلت عنه بالمنطق والموسيقى، وأنا أعاود، فعاود إلى النحو وبرع فيه، حتى صار مرجع النحويين في بغداد، واشتغل بالتدريس فيها، وذاع صيته، فتخرج عليه كثير ممن صاروا فيما بعد من علماء النحو واللغة وأقطابها، ومن أبرزهم: أبو القاسم الزجاجي (٣٤٠هـ)، وأبو علي القالي (٣٥٦هـ)، وأبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو القاسم الآمدي (٣٧٠هـ)، وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وأبو الحسن الرماني (٣٨٤هـ)، وغيرهم.

وقد تحدث أصحاب التراجم عن صفات أبي بكر الحسية فذكروا أنه كان ذكياً فطناً، رحومًا عطوفًا، متواضعًا، حسن الخلق، وفيًا لشيخه المبرد، وأنه كان يلثغ في حرف الراء فيجعله غينًا، وتحدثوا عن صفاته العلمية فوصفوه بأنه أحد العلماء الثقات المذكورين وأئمة النحو المشهورين، وأن الرئاسة في النحو انتهت إليه بعد وفاة شيخه المبرد، وأنه من المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والأدب.

وكان لابن السراج شعر حسن وصف بأنه يفوق شعر النحاة، وترك أبو بكر ثروة علمية لغوية ضخمة، وصل إلينا جزء منها، هي: الاشتقاق، والأصول، والموجز، والخط والهجاء، والعَرُوض، والقلم، توفي أبو بكر - رحمه الله - في بغداد يوم الأحد لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة.

* * *

(١) مختار تذكرة أبي علي ٢٦٦.

المبحث الثاني:

أبو علي الفارسي: "حياته وآثاره بإيجاز"[1]:

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان، ينسب أحيانًا إلى "فسا" مكان ولادته ونشأته الأولى، فيقال: الفسوي، وينسب في الغالب إلى "فارس" التي منها "فسا" فيقال: الفارسي، ووالد أبي علي فارسي، أما والدته فعربية من ربيعة الفَرَس، سدوسية من سدوس شيبان، ولد أبو علي الفارسي سنة ٢٨٨هـ في مدينة "فسا" القريبة من شيراز، وورد بغداد وهو بعدُ شاب لم يبلغ العشرين من عمره، وذلك تحديداً سنة ٣٠٧هـ، فتتلمذ لكثير من العلماء، من أبرزهم أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (٣١١هـ)، والأخفش الصغير، علي بن سليمان بن الفضل (٣١٥) وأبو بكر بن السراج، محمد بن السري بن سهل (٣١٦هـ)، وأبو بكر بن الخياط، محمد بن أحمد بن منصور (٣٢٠هـ)، وأبو بكر بن دريد، محمد بن الحسن الأزدي البصري (٣٢١هـ)، وأبو بكر بن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي (٣٢٤هـ) وأبو بكر مبرمان، محمد بن إسماعيل (٣٤٥هـ)، وتتلمذ على يديه أناس كثر برز منهم أبو الفتح، عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، وهو أبرز تلامذته على الإطلاق ، حيث لازمه وأخذ عنه النحو والتصريف، وروى عنه كثيراً من الأخبار والشعر، وأبو نصر الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، وأبو طالب العبدي أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية (٤٠٦هـ)، وأبو العلاء الربعي، صاعد بن الحسن بن عيسى (٤١٠هـ)، وأبو الحسن الربعي، علي بن عيسى بن الفرج (٤٢٠هـ)، وأبو الحسين الفارسي، ابن أخت أبي علي الفارسي (٤٢١هـ)، وأبو علي المرزوقي، أحمد بن محمد بن

---

(١) تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ١١٤، وإشارة التعيين ٣١٣، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، والأنساب للسمعاني ٢/ ٢٤٢، والبداية والنهاية ١١/ ١٧٨، وبغية الوعاة ١/ ١٠٩، والبلغة في تراجم أئمة اللغة ١٩٧، وتاريخ الإسلام ٢٣/ ٥٢٣، وتاريخ بغداد ٥/ ٣١٩، وتاريخ العلماء النحويين ٤٠، وشذرات الذهب ٢/ ٢٧٣، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٢، وطبقات النحويين واللغويين ٨٢، والعبر في خبر من غبر ١/ ٤٧٢، والفهرست ٩٢، والكامل في التاريخ ٦/ ١٩٠، واللباب في تهذيب الأنساب ٢/ ١١١، ومراتب النحويين ١٣٥، ومعجم الأدباء ١٨/ ١٩٧، والمنتظم في أخبار الملوك والأمم ٦/ ٢٢٠، ونزهة الألباء ١٨٦، والوفي بالوفيات ٣/ ٨٦، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩.

الحسن (٤٢١هـ)، وأبو القاسم الواسطي، علي بن طلحة بن كردان (٤٢٤هـ)، وأبو إسحاق الفارسي النحوي، إبراهيم بن علي، وأبو الطيب القصري، محمد بن طويس.

وقد ذكر المترجمون لأبي علي أنه كان صافي الذهن، حسن الكلام، ماهراً في علم العربية، حسن الغوص على المعاني الدقيقة، وأنه كان صادقاً بعيداً عن الكذب،كثير التحرز فيما يرويه، محباً الخير لتلامذته وإخوانه، وأنه كان معظماً لنفسه مترفعاً عن أقرانه ذكر ابن جني أن أبا علي كان إذا قعد على سريره في درسه لايرى العالم إلا دونه.

وتحدثت المصادر عن أبي علي فذكرت أنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين،وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت شيخيه الزجاج وابن السراج ، ووصفوه بأنه عديم المثل، وأنه من أكابر النحويين، وأن سيبويه لو عاش لاحتاج إليه، قال عنه تلميذه أبو طالب العبدي (٤٠٦هـ): "لم يكن بين سيبويه وبين أبي علي أحد أبصر بالنحو من أبي علي[١]"، وأثنى عليه تلميذه ابن جني (٣٩٢هـ) ثناءً عاطراً فقال فيما نقله عنه ابن العديم (٦٦٠هـ) والسيوطي (٩١١هـ): "فإنه كان فوق كل من نظر في هذا العلم ولو عاش أبو العباس وأبو بكر وطبقتهما لأخذوا عنه بلا أنفة ولو أدركه الخليل وسيبويه لكانا يتجملان به، ويقران له بالفضل[٢]"، وكان أبو علي–رحمه الله– حسن التأليف وقد ترك ثروة علمية ضخمة وصل إلينا منها الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني في تفسير القرآن، ويعرف أيضاً بالمسائل المصلحة، وأقسام الأخبار، والإيضاح والتعليقة، والتكملة، والحجة للقراء السبعة، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى "إيضاح الشعر"، والمسائل البصريات، والمسائل البغداديات، والمسائل الحلبيات، والمسائل الشيرازيات، والمسائل العسكرية، والمسائل العضديات، والمسائل المنثورة، ومقاييس المقصور والممدود، توفي أبو علي الفارسي – رحمه الله – سنة ٣٧٧هـ ودفن في مقبرة الشونيزية ببغداد.

* * *

(١) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٩، وينظر: نزهة الألباء ٢٣٢.

(٢) بغية الطلب ٥/ ٢٢٧٠، تحفة الأديب ٦٦٠.

المبحث الثالث:

تلمذة أبي علي الفارسي لأبي بكر بن السراج:

اشتهرت تلمذة الفارسي لابن السراج وملازمته له شهرة كبيرة، وأشار إليها بعض من ترجم لابن السراج، وكل من ترجم للفارسي، قال ياقوت: "قرأت بخط أبي الفتح عثمان بن جني الذي لا أرتاب به، قال: وسألته – يعني أبا علي – فقلت: أقرأت أنت على أبي بكر؟ فقال: نعم قرأت عليه، وقرأ أبو بكر على أبي سعيد يعني السكري، قال: وكان أبو بكر قد كتب من كتب أبي سعيد كثيرًا..."[1]، وبدأت تلك التلمذة – فيما يظهر لي – عام ٣٠٧هـ، وهو العام الذي قدم فيه أبو علي من "فسا" مكان مولده ونشأته الأولى[2]، وذاك العام يمثل مرحلة زمنية مبكرة من حياة الفارسي، إذ إن عمره آنذاك لم يتجاوز التاسعة عشرة بعد، حيث نصت بعض المصادر على أن مولده كان عام ٢٨٨هـ[3]، واستمرت تلمذة الفارسي لشيخه إلى بدايات سنة ٣١٦هـ تقريبًا، وهو العام الذي توفي في آخره ابن السراج، قال أبو علي: "وفارقت أبا بكر قبل وفاته وهو يشغل بالعلة التي توفي فيها، ورجعت إلى بلاد فارس، ثم عدت وقد توفي"[4]، وبهذا تكون ملازمة التلميذ لشيخه استمرت زهاء تسع سنين، ويكون عمر الفارسي عند وفاة شيخه ثمانيًا وعشرين سنة.

وقد كان أبو علي الفارسي معجبًا بكتب شيخه أبي بكر ومكبًا عليها، يقول ابن جني فيما نقله عنه ياقوت: "وذاكرته – يعني أبا علي – بكتب أبي بكر، وقلت: لو عاش لظهر من جهته علم كثير، أو كلامًا هذا نحوه، فقال: نعم"[5]، وكان أبو علي يوجه تلامذته بتوجيه وحثه إليه أستاذه أيام الطلب، قال ابن جني: "وقال لنا أبو علي يومًا قال لنا

---

(١) معجم الأدباء ٧/ ٢٦٠.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥، والوافي بالوفيات ١١/ ٣٧٦.

(٣) ينظر: العقد الثمين في تراجم النحويين ٢٧، وشذرات الذهب ٣/ ٨٩.

(٤) معجم الأدباء ٧/ ٢٦٠.

(٥) معجم الأدباء ٧/ ٢٥٧.

أبو بكر: إذا لم تفهموا كلامي فاحفظوه فإنكم إذا حفظتموه فهمتموه[٦]، وقد لاحظت أن أبا علي كثيرًا مايحذو حذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه، فسيبويه عندما يقول: سألته، أو: قال، فإنه يعني الخليل، كذلك يفعل الفارسي في الإسناد إلى شيخه ابن السراج.

وقد أخذ الفارسي عن شيخه كتاب سيبويه كاملاً[٢]، يقول أبو علي: "جئت إلى أبي بكر السراج لأسمع منه الكتاب، وحملت إليه ما حملت، فلما انتصف الكتاب عسر علي في تمامه فانقطعت عنه لتمكني من الكتاب، فقلت لنفسي بعد مدة: إن سرت إلى فارس وسئلت عن تمامه، فإن قلت نعم، كذبت، وإن قلت لا، سقطت الرواية والرحلة ودعتني الضرورة، فحملت إليه رزمة، فلما ابصرني من بعيد أنشد:

وكم تجرعت من غيظ ومن حزن إذا تجدد حزن هو الماضي

وكم غضبت فما باليتم غضبي حتى رجعت بقلب ساخط راضي[٣]".

وروى أبو علي عن شيخه كتاب التصريف للمازني[٤]، وقرأ عليه ديوان كثير عزة[٥]، وديوان النابغة[٦]، وكتاب المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد[٧]، ونوادر أبي زيد[٨]، وبعض كتب أبي زيد الأخرى[٩]، ونوادر اللحياني[١٠]، وأملى عليه كتابه في معاني

---

(١) الخصائص ٢١٦/١.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٢٥٧/٧، وإشارة التعيين ٨٣، والبغية ١١٠/١.

(٣) معجم الأدباء ٢٥٧/٧.

(٤) ينظر: المنصف ٦/١.

(٥) ينظر: المسائل البصريات ٣٠٨/١.

(٦) ينظر: المسائل البغداديات ٣٤٣.

(٧) ينظر: الأغفال ٢٨٧/١.

(٨) ينظر: المسائل البصريات ٦٦٧/١.

(٩) ينظر: البغداديات ٣٩٥، وسر الصناعة ٣٠٨/١.

(١٠) ينظر: المحتسب ٤٩/١.

الشعر، أو الشعر والشعراء[1]، وذكر أبو علي في خطبة كتابه الحجة[2]أن شيخه أبا بكر شرع في ذكر وجوه قراءات القراء السبعة الذين أوردهم أبو بكر بن مجاهد في كتابه "السبعة"، وأنه أملى عليهم مافي سورة البقرة من وجوه الاختلاف، قال أبو علي: "... هذا كتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد... وقد كان أبو بكر محمد بن السري شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبييض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم، وأنا أسند إليه ما فسر في كتابي هذا".

وقد كان أبو علي أثناء قراءته على شيخه يمثل الطالب النجيب يسأل ويناقش، وفي هذا البحث سأعرض - بإذن الله تعالى - ما استطعت الحصول عليه من الأسئلة التي كان يوجهها لأستاذه ابن السراج، وكان يقتنص من فوائد شيخه مالا يقتنصه غيره من التلاميذ، وهذا ماجعل الشيخ يثق به ويوعز إليه إكمال كتابه "الموجز" في النحو، قال أبو العلاء المعري في رسالة الغفران[3]: "وحكى لي الثقة أن أبا علي الفارسي كان يذكر أن أبا بكر بن السراج عمل من "الموجز" النصف الأول لرجل بزَّاز، ثم تقدم إلى أبي علي بإتمامه"، ثم قال أبو العلاء معلقًا: "وهذا لايقال إنه من إنشاء أبي علي، لأن الموضوع من "الموجز" هو منقول من كلام ابن السراج في "الأصول" و"الجمل"[4]، فكأن أبا علي جاء به على سبيل النسخ، لا أنه ابتدع شيئًا من عنده"، وأيًّا كان الأمر فتلك الرواية تدل دلالة أكيدة على مدى ثقة الشيخ بتلميذه.

ووفاء من التلميذ لشيخه فقد أصبح الشيخ حاضرًا في تراث التلميذ ومؤثرًا فيه، فابن السراج يرد كثيرًا في كتب أبي علي، فلا يخلو كتاب من كتب أبي علي من روايات ابن

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ٢٦٠.

(٢) الحجة للقراء السبعة ١/ ٥-٦.

(٣) ٤٢٥.

(٤) الجمل من كتب ابن السراج المفقودة. ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٤٠، وإنباه الرواة ٣/ ٤٩.

السراج وعلمه وآرائه، فهو إما أن يروي عنه قراءة قرآنية[1]، أو يحكي عنه لغة من لغات العرب[2]، أو ينقل عنه شاهدًا شعريًا[3]، أو يورد له[4] أو لغيره[5] رأيًا، وعبارات أبي علي التي تفيد التلقي من شيخه مباشرة متنوعة، مثل قوله: أخبرنا، حدثنا، أنشدنا، أملى علينا، أخذنا عنه، قال لنا وقت القراءة عليه، قال لنا شيخنا، يصفه به شيخنا، قرأته على شيخنا، إلى غير ذلك من العبارات التي تفيد التلقي من الشيخ مباشرة، وتفيد كذلك مدى اعتداد التلميذ بشيخه، ووفائه له، وتأثره فيه.

وقبل أن أختم الحديث عن تلمذة الفارسي لابن السراج لابد أن أشير إلى أن التلميذ قد وافق شيخه في أغلب ما نقله عنه في كتبه، وقد أحصيت النقول التي نص الفارسي على نقلها عن شيخه ابن السراج في جميع كتبه المطبوعة فزادت على ثلاثمائة وأربعين نقلاً، دون حذف المكرر منها، ولم أجد أبا علي ينص على مخالفة شيخه إلا في ثلاث مسائل فقط[6].

---

(١) ينظر: الحجة ٦/١، وسر الصناعة ١٧٢/١.

(٢) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: الشيرازيات ٣٦٩/١، والحلبيات ١٢٨، ٢٤٧، ٢٨٢، والبصريات ٢٣٥/١، ٣٠٨، ٦٦٧، والبغداديات ٣٩٥، ٣٩٩، ٤١٢، والعسكريات ٢٠١، والأغفال ٣١٢/١، ٤٨٩/٢، ٥٠٥، والحجة ٢٤٥/٤، ٣٠٨، ٣١٧، ٣٢٦، وسر الصناعة ١٧٥/١، ١٨٣، ٢٠٥، ٢٢٨ ٢٣٦، ٢٧٧، ٢٧٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: البغداديات ٣٤٣، ٣٥٤، ٣٩١، ٣٩٨، ٤٧٢، والشيرازيات ٣١١/١، ٣٣٢، ٣٦٧، ٣٦٩، ٥٩١/٢، والحلبيات ٢٤٣، ٢٩٦، والبصريات ٣٨٦/١، وكتاب الشعر ٥١٠/٢ والعسكريات ١٤٨، ٢٠١، والأغفال ٢٠٤/١، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٨٨، ٢٦٩/٢، ٢٧٨، ٣٧٣، والحجة ٢٤٥/٤، ٢٢٥/٥، ومختار تذكرة أبي علي ١٠٩، ٢١١، وسر الصناعة ١٩٠/١، ٢١٩، ٢٥٥ والخصائص ١٣١/٢، ١٧١/٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: التعليقة ٨٠/١، ٢٨٦، ٢٣٢/٢، ٦١، ٢٣٥، ٤٣٣، ٢٥٧، ٥٨/٣، والأغفال ١٦٤/١، ٢٠٣/٢، ٢٧٥، والبغداديات ٢٦٨، ٢٦٩، ٣١٩، ٣٤٣، ٤٥٧، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٥٤٥، ٥٥٨، والأغفال ٣٥٦/١، ٢٠٣/٢، ٢٧٠، والبصريات ٣١٩/١، والمسائل المنثورة ٧٥ والعسكريات ٩٧، وسر الصناعة ٤١٧/١.

(٥) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: البغداديات ٢٥٧، ٤٤١، ٤٥٧، والحلبيات ٣١٢، والبصريات ٣١٦/١ والعسكريات ١٤٨، والأغفال ١٤٢/١، ٢٠٣، ٢٧٥، ٢٨٧، ٩٠/٢، ٢٦١، والحجة ٢٨٨/٢، ٣٢٦/٤، وسر الصناعة ٤١٧/١.

(٦) المسألة الأولى في التعليقة ٨٠/١، وتكررت في البغداديات ٥٤٥، والثانية في البغداديات ٥٥٨، والثالثة في البصريات ٨٣٠/٢ .

المبحث الرابع:

مصادر السؤالات المجموعة:

جميع السؤالات التي عثرت وتمت دراستها في هذا البحث الموجز هي من كتب أبي علي الفارسي المطبوعة ماعدا ثلاث مسائل، مسألتين نقلهما الشاطبي[1] والبغدادي[2] عن كتاب التذكرة لأبي علي، ومسألة واحدة عثرت عليها في كتاب "تذكرة النحاة لأبي حيان" ولم أعثر عليها في كتب الفارسي المطبوعة، ولم يعزها أبو حيان إلى كتاب محدد من كتب أبي علي، وهذه المسألة هي مسألة "عطف (حتى) الجارة على (حتى) الابتدائية[3]"، ولم أعثر على سؤالات أخرى - غير مكررة[4] - في غير تلك المصادر على الرغم من أني رجعت إلى عشرات المصادر من أجل الظفر بشيء من تلك السؤالات، وقد لحظت أن أبا علي نصَّ على سؤاله لشيخه ابن السراج في ثلاثة من كتبه فقط، هي "الأغفال"، في موضعين[5]، و"البغداديات"، في ثلاثة مواضع[6]، و"التعليقة"، في ستة مواضع[7]، ولم أجده نصَّ على ذلك في بقية كتبه المطبوعة، علمًا أن نقوله - كما سبق في ختام المبحث السابق - عن شيخه في جميع كتبه المطبوعة زادت على ثلاثمائة وأربعين نقلاً، وفي جميع تلك النقول -ما عدا ما استثنيته قبل قليل- لم يصرح فيها بسؤاله لابن السراج، وإنما يروي عنه رواية، كأن يقول: أخبرنا، حدثنا، أنشدنا، أملى علينا، أخذنا عنه، قال لنا وقت القراءة عليه، قال لنا شيخنا، يصفه به شيخنا، قرأته على شيخنا،

---

(١) في المقاصد الشافية ٨/ ٢٠٩.

(٢) في الخزانة ١/ ٤٠٣.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ٣٩٥.

(٤) وجدت في الخصائص ٣/ ٣٣١ سؤالاً مكررًا مع ما في الأغفال ٣٥٥-٣٥٧، وفي تذكرة النحاة سؤالاً آخر أيضًا مكررًا مع ما في التعليقة ١/ ٢٨٠-٢٨١.

(٥) ١/ ٣٥٥-٣٥٧، ٢/ ٢٠٣.

(٦) ٢٦٨، ٢٦٩، ٤٦٣.

(٧) ١/ ٢٨٠-٢٨١، ٢/ ٦٢، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٥٧-٢٥٨، ٣/ ٥٨-٥٩.

إلى غير ذلك من العبارات، أو يشير إلى مذهبه إشارة، كأن يقول: وهذا قول أبي بكر، أو: وهو قول ابن السراج، أو ما أشبه ذلك. وهنا ملحوظتان:

الأولى: عدم نص أبي علي في كتبه على سؤال أبي بكر إلا قليلاً، على الرغم من ملازمته له وكثرة نقله عنه قد يكون تفسيره أنه كان يسأل شيخه أيام الدراسة والطلب وكثرة المجالسة، أما بعد انتهاء مرحلة الطلب، ونبوغ التلميذ، وصيرورته إلى أستاذ له أتباع ومريدون فقد استقل بنفسه، وصارت إجابات شيخه لتلك السؤالات من مصادره التي يستقي منها مادته في الشرح والتأليف، وإن لم يصرح بها، ويؤيد هذا أنه أحيانًا ينص على أنه سأل شيخه في موضع، وفي موضع آخر يقرر المسألة المسؤول عنها ويذكر جواب شيخه على أنه من كلامه هو، كما في مسألة "نوع (ما) وفاعل (يشعركم) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[1]، ففي البغداديات[2] نص على السؤال، وفي الحجة[3]قرر المسألة دون ذكرٍ لشيخه، وكذلك في مسألة فتح همزة "إنَّ" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[4]، نص على سؤاله لشيخه في التعليقة[5]وفي الأغفال[6]، وفي موضع آخر من الأغفال[7]ساق المسألة وقررها بمضمون كلام شيخه دون أن ينسبه إليه.

الثانية:كون جميع السؤالات التي عثرت عليها في هذا البحث من ثلاثة كتب فقط من كتب أبي علي، هي الأغفال، والبغداديات، والتعليقة، قد يكون سببه أن تلك الكتب الثلاثة تعد من أوائل كتب أبي علي التي ألفها، ولكونها كذلك فأيام الدراسة والطلب

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) ٣/٣٧٧.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٥) ٢/٢٣٤-٢٣٥.

(٦) ٢/٢٠٣.

(٧) ٢/١٩٦.

لازالت عالقة في ذهنه، فالأغفال قد نص أبو علي أنه ألفها قبل سنة عشرين وثلاثمائة[1]، أي بعد وفاة شيخه بأقل من أربع سنين، والبغداديات ألفها قبل ذلك بدليل نقله فيها عن الأغفال[2]، والتعليقة هي أيضًا تعد من أوائل كتبه.

* * *

(١) ينظر: بقية الخاطريات ٤٥.

(٢) ينظر: مقدمة البغداديات ٣١-٣٢.

الفصل الثاني:

السـؤالات وجـوابـاتـها

(١) فتح همزة "إنَّ" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾:

قال أبو علي ناقلاً عن سيبويه: "وسألته - يعني الخليل - عن قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[١]، ما يمنعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لايفعل ؟ فقال: لا يحسن هذا في هذا الموضع، إنما قال: وما يُشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لايؤمنون، ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم، وأهل المدينة يقولون "أنها" فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا، أي لعلك. فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لايؤمنون، وقلت لأبي بكر وقت القراءة:كيف كان عذرًا لهم ؟، فقال: لو قال قائل لرجل يقرأ شيئًا: إنه لايفهم ما يقرأ، فقلتَ: وما يدريك أنه لايفهم، لكان ذلك عذرًا للقارئ، أي إنه يفهم، وكذلك لو كان قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾مفتوحة، لكان التقدير: ما يدريكم أنهم لايؤمنون إذا جاءت، أي لو جاءت لآمنوا، فكان ذلك على هذا تقديرًا، وليس معنى الآية على هذا، إنما يخبر أنهم لو جاءتهم هذه الآيات لم يؤمنوا إيمان اختيار[٢].

تحرير المسألة:

في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾قراءتان مشهورتان، الأولى بكسر همزة "إنَّ" وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأحد الوجهين عن أبي بكر بن عياش عن عاصم[٣]، وهذه القراءة واضحة ولا إشكال فيها، وهي التي استجودها الخليل وغيره من النحويين، حيث تم الكلام عند قوله ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، أي: وما يدريكم، ثم استأنف

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) الأغفال ٢/٢٠٣، وينظر السؤال والجواب أيضًا في التعليقة ٢/٢٣٤-٢٣٥ مع تغيير في بعض الألفاظ، وقرر أبو علي هذا في الأغفال ٢/١٩٦ دون أن ينص على أنه من كلام شيخه.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦٥، وشرح طيبة النشر ٢٨٢.

فقال: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، فيكون هذا الكلام المستأنف خبرًا من الله جلَّ شأنه عن عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات، قال أبو علي الفارسي: "من كسر كان المعنى على الإخبار بأنهم لايؤمنون، ولا نظر في ذلك ولا إشكال، ويعضد هذه القراءة ما يتصل بالآية من إعلامنا امتناعهم من الإيمان بقوله عزوجل: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟﴾[1][2]".

القراءة الثانية بفتح همزة "إنَّ" وهي قراءة ابن عامر، ونافع، وحمزة، والكسائي وعاصم من رواية حفص[3]، وهذه القراءة هي مدار سؤال سيبويه لشيخه الخليل، وسؤال الفارسي لشيخه ابن السراج – وفيها يكون المصدر المؤول معمولاً لـ يُشْعِرُكُمْ فيكون التقدير: ما يدريكم عدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات ؟، ففي ذلك العذر لهم في طلبها – فسيبويه يسأل شيخه عن قراءة الكسر فيقول: "ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنَّه لا يفعل ؟[4]"، أي بالفتح، فيجيبه الخليل: "لا يحسن هذا في هذا الموضع، إنما قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾، ثم ابتدأ فأوجب فقال: ﴿أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾، ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم[5]"، ثم يأتي الفارسي فيسأل شيخه ابن السراج: كيف كان عذرًا لهم ؟، فيجيبه شيخه قائلاً: "لو قال قائل لرجل يقرأ شيئًا: إنه لايفهم ما يقرأ، فقلتَ: وما يدريك أنَّه لايفهم، لكان ذلك عذرًا للقارئ، أي إنه يفهم، وكذلك لو كان قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ مفتوحة، لكان التقدير: ما يدريكم أنهم لايؤمنون إذا جاءت، أي لو جاءت لآمنوا، فكان ذلك على هذا

---

(١) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٢) الأغفال ٢/ ١٩٥–١٩٦، وينظر: التعليقة ٢/ ٢٣٥، والبغداديات ٢٦٨.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ٢٦٥، وشرح طيبة النشر ٢٨٢.

(٤) الكتاب ٣/ ١٢٣.

تقديرًا، وليس معنى الآية على هذا، إنما يخبر أنهم لو جاءتهم هذه الآيات لم يؤمنوا إيمان اختيار[٦].

ويظهر مما سبق أن الخليل وسيبويه وابن السراج يرجحون قراءة الكسر على قراءة الفتح، وقد نص على هذا - أعني ترجيح قراءة الكسر - غير واحد من النحويين، قال الزجاج بعد أن أورد القراءتين: "والكسر أجودهما[٢]"، وقال الزجاجي: "وأكثر القراء على كسر "إنَّ" على الابتداء والقطع مما قبله، وهو الوجه المختار[٣]"، وفي رأيي أنه مادام أن القراءتين واردتان بالسند المتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم فالأحسن هو توجيه كل قراءة دون ترجيح إحداهما على الأخرى، ومن التوجيهات التي ذُكرت في قراءة الفتح:

١- أن "أنَّ"في الآية بمعنى (لعل) من قول العرب: ائت السوق أنَّك تشتري لنا شيئًا، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لايؤمنون، وهذا الوجه هو قول الخليل وسيبويه، واختاره الزجاج، وابن السراج، وابن النحاس،والزجاجي[٤]، وذكره الفارسي في الحجة[٥] وصححه وجوده واستشهد له ببعض الشواهد، وفي الأغفال اختار غيره - كما سيأتي - ، قال ابن السراج: "من فتح "أنَّ" فعلى ما قال الخليل من أنه بمعنى لعلي، وإنما وقع "أنَّك" عندي بمعنى "لعلك" لأن الحال كانت حال تسرُّعٍ وكانوا هم أوجبوا ترجيًا، وذلك أنهم إذا قالوا: ائت السوق أنَّك تشتري لي شيئًا، كأنهم أوجبوا الشيء في اللفظ، وحققوها أملاً، والموضع موضع ترجٍّ، لأنه لا يدري أيكون أم لا[٦].

---

(١) الأغفال ٢/٢٠٣، والتعليقة٢/٢٣٤-٢٣٥.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٣.

(٣) اللامات ١٣٧.

(٤) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الكتاب ٣/١٢٣، معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢، الأصول ٢/٢٧١، إعراب القرآن ٢/٩٠،كتاب اللامات ١٣٧.

(٥) ٣/٣٧٨-٣٨٠.

(٦) التعليقة ٢/٢٣٦، وانظر: الأصول ١/٢٧٠.

٢- أن تكون "أنَّ" على بابها، وتكون "لا" من قوله لايؤمنون مزيدة كالتي في قوله ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[١]، ويكون المعنى: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون، وقال بهذا القول الكسائي[٢]، والفراء[٣]، وهو أحد وجهين اختارهما الفارسي في الأغفال[٤]، وعزاه ابن هشام للخليل[٥] وليس بصحيح لما سبق، ورده الزجاج بأن ما كان لغوًا في تأويل لايكون غير لغو في تأويل آخر، وهي في قراءة الكسر غير لغو بالإجماع[٦]، ورده النحاس أيضًا بأن "لا" إنما تزاد فيما لا يُشكل[٧].

٣- أن تكون "أنَّ" على بابها، على تقدير لام التعليل، ويكون التقدير: إنما الآيات التي يقترحونها عند الله لأنها إذا جاءت لايؤمنون، واللام متعلقة بمحذوف، أي: لأنهم لايؤمنون امتنعنا من الإتيان بها، وتكون هذه الآية نظير الآية الأخرى، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْـَٔايَـٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[٨]، وهذا القول هو اختيار أبي علي الفارسي الآخر في كتابه الأغفال[٩].

٤- أن في الكلام حذف معطوف، والتقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون أو يؤمنون، فحذف المعطوف للعلم به من خلال السياق[١٠]، وهذا الوجه عزاه الزجاجي إلى الفراء[١١].

---

(١) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٠، والبحر المحيط ٤/ ٢٠٤، والدر المصون ٣/ ١٥٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣/ ١٣٨، والبحر المحيط ٤/ ٢٠٤، والدر المصون ٣/ ١٥٥.

(٤) ٢/ ١٩٩.

(٥) ينظر: المغني ٢٥٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٨٣.

(٧) ينظر: ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٩٠.

(٨) من الآية ٥٩ من سورة الإسراء.

(٩) ٢/ ١٩٩.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٥٦.

(١١) كتاب اللامات ١٣٧.

والـذي أراه أن أرجـح الأقـوال وأقربهـا إلـى الـصواب هـو القـول الأول، لأن مجـيء "أنَّ" بمعنى "لعل" ثابت في كلام العرب بالإجماع، وورد منه عدد غير قليل من الشواهد[1]، ويعضده قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[2] ويؤيد هذا القول أيضًا أن "لعل" قد كثر ورودها في مثل ها التركيب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[3]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ﴾[4].

(٢) وقوع "أنَّ" مفتوحة الهمزة بعد "لو":

قال أبو علي: "سألته عن وقوع "أنَّ" بعد "لو" فقلت: كيف جاز وقوعها بعدها وهي في تأويل اسم، و"لو" إنما تليها الأفعال ؟، قال: ذا على قولنا لادَخَلَ عليه، لأني أقول: إن الموضع الذي تقع فيه "إنَّ" المكسورة، هو الموضع الذي يجوز أن تُبتدأ فيه بالمبتدأ والفعل، ويتعاقبان عليه، وإن الموضع الذي تقع فيه "أنَّ" المفتوحة هو الموضع الذي يقع فيه أحدهما دون الآخر، فإذا كان الموضع يقع فيه الاسم وقعت المفتوحة، فـ"لو" إنما يقع بعدها الفعل دون الاسم، فكذلك وقعت بعدها المفتوحة، فإن قيل: قد وقع الاسم بعدها في قوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[5]،... فإن ذا مرتفع بالفعل لا بالابتداء، كما أن الاسم الذي يقع بعد (إذْ) التي هي ظرف من الزمان مرتفع بالفعل،... و(لو) يقع بعدها الاسم على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها،... فيكون على هذا التقدير: لو أنك جئت، لو وقع مجيئك[6]".

---

(١) ينظر: الحجة٣/ ٣٧٩–٣٨٠، والدر المصون ٣/ ١٥٤.

(٢) تنظر القراءة في: معاني القرآن للنحاس ٢/ ٤٧٤، والفريد في إعراب القران المجيد ٢/ ٦٦٩، والبحر المحيط ٤/ ٢٠٤.

(٣) من الآية ١٧ من سورة الشورى.

(٤) الآية ٣ من سورة عبس.

(٥) من الآية ١٠٠ من سورة الإسراء.

(٦) التعليقة ٢/ ٢٣٢.

تحرير المسألة:

من معاني "لو" أن تكون حرف شرط يفيد امتناع شيء لامتناع غيره[1]، نحو: لو جئت لأكرمتك، فامتنع الإكرام لامتناع المجيء، وهي مختصة بالدخول على الأفعال دون الأسماء[2].

وقد جاء كثيرًا وقوع "أنَّ" وما دخلت عليه - وهي في تأويل اسم - بعد "لو"، كقوله تعالى: وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ﴾[4]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ﴾[6]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾[7]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ لَٱفْتَدَتْ بِهِۦ﴾[8]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ﴾[9]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لَٱفْتَدَوْاْ بِهِۦ﴾[10]، ومن هنا جاء سؤال الفارسي لشيخه ابن السراج عندما قال: "سألته عن وقوع "أنَّ" بعد "لو" فقلت: كيف جاز وقوعها بعدها وهي في تأويل اسم، و"لو" إنما تليها الأفعال ؟"، وقد أجابه شيخه بأن وقوع "أنَّ" المفتوحة الهمزة بعد "لو" يوجه بأن هناك فعلاً مناسبًا يجب تقديره، أي: لو ثبت، أو وقع، ويكون

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ١٢١، والأصول ١/ ٢٦٨، وشرح السيرافي ٤/ ٣٤ (مخطوط)، وكشف المشكلات ٢/ ٧٣٥، والجنى الداني ٢٧٨، والمغني ٢٦٩.

(٣) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٦٥ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٦٦ من سورة المائدة.

(٧) من الآية ٩٦ من سورة الأعراف.

(٨) من الآية ٥٤ من سورة يونس.

(٩) من الآية ٣١ من سورة الرعد.

(١٠) من ألآية ٤٧ من سورة الزمر.

المصدر المؤول فاعلاً بذاك الفعل المحذوف، وهذا الجواب الذي أجاب به ابن السراج هو قول الكوفيين[1]، والمبرد، والزجاج، وأبي جعفر النحاس، والباقولي، والزمخشري، ومكي بن أبي طالب، والمنتجب الهمداني، وابن يعيش والمرادي، وابن هشام[2]، وعزاه المرادي إلى الأكثرين[3].

وذهب بعض النحويين إلى أن "أنَّ"وما دخلت عليه بعد "لو" في تأويل مصدر يرتفع بالابتداء، والخبر محذوف، أو أنها لا تحتاج إلى خبر، لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه[4]، وعزا المرادي وابن هشام وغيرهما هذا المذهب إلى سيبويه[5]، ونص عبارة سيبويه: "و"لو" بمنزلة "لولا" ولاتُبتدأ بعدها الأسماء سوى "أنَّ"، نحو: لو أنَّك ذاهبٌ، و"لولا" تُبتدأ بعدها الأسماء، و"لو" بمنزلة "لولا" وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها، تقول: لو أنَّه ذهب لفعلت[6]".

والذي أراه أن عبارة سيبويه ليست نصًّا في المسألة، ولذا كان الأولى أن يقال إن هذا القول هو ظاهر قول سيبويه، لأن قوله: تُبتدأ بعدها الأسماء، يحتمل أنه يريد "لو" لاتليها الأسماء، فإن وليها اسم فهو مبني على مقدر قبله، وهو الفعل الرافع للمصدر المؤول، ومما يشهد لذلك أن سيبويه قال هذا الكلام في "باب من أبواب "أنَّ"تكون "أنَّ"فيه مبنية على ما قبلها".

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩، والمغني ٢٧٩.

(٢) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: المقتضب ٣/ ٧٧، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٢٦٣، إعراب القرآن ١/ ٢٥٢، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ٢/ ٧٣٥، المفصل ٢٣، مشكل إعراب القرآن ١/ ١٠٧، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ٢٢٧، شرح المفصل ١/ ٨٣، الجنى الداني ٢٧٨، المغني ٢٦٩.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩.

(٤) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩–٢٨٠.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٢٧٩، والمغني ٢٦٩.

(٦) الكتاب ٣/ ١٣٩–١٤٠.

والراجح – عندي – في المسألة هو القول الأول، وهو أن المصدر المؤول مرفوع على الفاعلية، والفعل مقدر بعد "لو"، أي: لو ثبت أو وقع، لأن في ذلك إبقاءً لـ"لو" على اختصاصها بالفعل.

(٣)نوع "ما" وفاعل "يشعركم" في قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾:

قال أبو علي: "وسألت أبا بكر عن قوله:﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[١]، فقال: "ما" فيها استفهام، ولا يجوز أن يكون نفيًا، لأن الفعل يبقى بلا فاعل، فإن قال قائل: ما تنكر أن تكون "ما" نافية، وفاعل "يشعركم" اسم الله عزوجل، لأن ذكره قد تقدم، كأنه قال: وما يشعركم الله ؟، فهذا التأويل غير سائغ، لأن المعنى على خلافه، ألا ترى أن الله عزوجل قد أعلمنا أنه إذا جاءت الآية التي يقترحونها لم يؤمنوا مع مجيئها، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ ﴾[٢]، فلا مساغ لحمل "ما" على نفي الإعلام لنا وقد أعلمنا بما تلونا أن الآية إذا جاءت لايؤمنون[٣]".

تحرير المسألة:

"ما" في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾[٤] تحتمل أن تكون نافية أواستفهامية، فذهب بعض المفسرين[٥]إلى أنها نافية، وهو ظاهر كلام أبي إسحاق الزجاج، قال: "يروى أن المؤمنين قالوا: لو أُنزل إليهم آية لعلهم كانوا يؤمنون، فقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾أي: ما يدريكم، أي: لستم تعلمون الغيب،

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٣) البغداديات ٢٦٨–٢٦٩، وانظر: التعليقة ٢/ ٢٣٥ دون نص على السؤال، وإنما نقل للقول فقط.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٠٥.

ولا تدرون أنهم يؤمنون[1]، وذهب أكثر النحويين[2] ومنهم ابن السراج وأبو علي الفارسي كما في نص السؤال والجواب إلى أنها استفهامية، وفاعل (يشعركم) ضمير مستتر يعود عليها، ولا يجوز عندهم أن تكون نافية، وذلك لفساده في الإعراب والمعنى، أما فساده في الإعراب فلكون الفعل يبقى بلا فاعل، وهذا لا يجوز بإجماع النحويين، فإن قيل: إنها نافية وفاعلها ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة، والتقدير: وما يشعركم الله، فهذا فاسد من جهة المعنى، لأن الله تعالى قد أعلمنا في الآيات بعدها بعدم إيمانهم إذا جاءتهم الآيات، وما ذكرته هنا من عدم جواز كون (ما) نافية هو مضمون إجابة ابن السراج لتلميذه الفارسي، وقد أعجب أبو علي بتلك الإجابة بدليل أنه قررها في كتابيه الحجة[3] والأغفال[4]، قال في الحجة: "قوله: (وما يشعركم) (ما) فيه استفهام، وفاعل (يشعركم) ضمير (ما)، ولا يجوز أن يكون نفيًا، لأن الفعل فيه يبقى بلا فاعل، فإن قلت: يكون نفيًا ويكون فاعل (يشعركم) ضمير اسم الله تعالى، قيل: ذلك لا يصح، لأن التقدير يصير: وما يشعركم الله انتفاءَ إيمانهم، وهذا لا يستقيم، ألا ترى أن الله تعالى قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[5]، فالمعنى: ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير، والتقدير: ما يدريكم إيمانهم إذا جاءت، أي: هم لا يؤمنون، مع مجيء الآية إياهم[6]".

(٤) إعراب "حقًا" في نحو قولهم: أحقًا أنّك ذاهبٌ؟:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٢.

(٢) ينظر: كشف المشكلات ١/٤٢٣، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/٦٦٨، وإملاء ما من به الرحمن ٢٥٧، والدر المصون ٣/١٥٤.

(٣) ٣/٣٧٧.

(٤) ٢/١٩٤-١٩٥.

(٥) من الآية ١١١ من سورة الأنعام.

(٦) الحجة ٣/٣٧٧-٣٧٨.

قال أبو علي في التذكرة – فيما نقله عنه البغدادي[1] – معلقًا على مذهب الجرمي في مسألة إعراب "حقًا" في نحو قولهم: أحقًا أنَّك ذاهبٌ ؟: "وقد أجرى الجرمي هذه الأبيات التي أنشدها سيبويه على أنها محمولة على المصدر، وأن ما بعد المصدر محمول على الفعل أو على المصدر، فإما أن يعمل فيه المصدر، وإما أن يعمل فيه الفعل العامل في المصدر، وهذا الذي أجازه جائزٌ غير ممتنع وهو ظاهر، وقد سألت أبا بكر عنه فقلت: ما تنكر أن يكون محمولاً على الفعل ؟ فأجاز ذلك ولم يمتنع منه".

تحرير المسألة:

اختلف النحويون في إعراب "حَقًا" في نحو قولهم: أحقًا أنَّك ذاهبٌ ؟، وقول الشاعر:

أحقًّا أنَّ جيرتنا استقلُّوا ... فنِيّتُنا ونِيّتُهُمْ فريقُ[2]

وقول الآخر:

ألاَ أبْلِغْ بَني خَلَفٍ رسولاً ... أحَقًّا أنَّ أخْطَلَكُم هَجاني[3]

وقول الآخر:

أحقًّا بني أبْنَاءِ سلمى بنِ جَنْدلٍ ... تَهَدَّدكم إيَّايَ وَسْطَ المجالسِ[4]

---

(١) في الخزانة ٤٠٣/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمفضل العبدي النُكري في الكتاب ١٣٦/٣، والأصول٢٧٣/١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٤٦/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٨٢/١، والخزانة ٢٧٧/١٠، وبلا نسبة في التعليقة ٢٤٨/٢، والمسائل العضديات ١٩٧،وشرح التسهيل٢٣/٢،وشرح ابن الناظم ١٦٨،والتذييل والتكميل٥ /٨٧.

(٣) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٦٤، والكتاب ١٣٧/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٨٢/١، وتخليص الشواهد ١٧٦، والخزانة ٢٧٧/١٠، وبلا نسبة في جواهر الأدب ٣٥٣، والهمع ٢٥٠/١.

(٤) البيت الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٤٢، والكتاب ١٣٥/٣، وشرح اللمع لابن برهان ٨١/١–٨٢، والخزانة ٤٠١/١، ٤٠٣، ٢٧٦/١٠، وبلا نسبة في المسائل العضديات ١٩٥، والمسائل المنثورة ١٩٦، وشرح اللمع للباقولي ٣٠٨/١، وشرح الكافية ٢٨٠/١.

ولهم في ذلك قولان:

أحدهما: أن "حَقًّا" في الشواهد السابقة وما شابهها منصوب على الظرفية،والتقدير: أفي زمنِ حقٍّ أنك ... ؟، ثم حذف "زمن" وأقيم المصدر مقامه،كما قالوا: سِير عليه مقدم الحاج وجئتك صلاة العصر،وانتظرتك خفوق النجم، أي: زمن مقدم الحج، ووقت صلاة العصر وزمن خفوق النجم،وهو قول الخليل وسيبويه[1]، واختاره أكثر النحويين ومنهم ابن السراج وابن السيرافي، وأبو نصر القرطبي، وابن برهان، والباقولي، وابن الناظم، والرضي، وابن القواس، وأبو حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، والبغدادي[2].

وفُتحت "أنَّ" في الشواهد السابقة، لأنها وصلتها في تأويل مبتدأ يقع الظرف خبرًا عنه أو فاعل لفعل محذوف، أو فاعل للظرف المعتمد على الاستفهام[3]، ولا يجوز كسر همزتها لأن الظرف يصبح لا ناصب له، لأن ما بعد "إنَّ" لا يعمل فيما قبلها[4].

الثاني: أن "حَقًّا" منصوب على المصدرية، فهو مصدر لفعل محذوف، فإذا قيل: أحقًّا أنك ذاهبٌ ؟، فالتقدير أُحقُّ حقًّا أنك ذاهب، ثم حُذف الفعل وأُنيب المصدر منابه وهكذا القول في بقية الشواهد، والمرفوع بعد "حَقًّا" على هذا القول سواء أكان ظاهرًا أم مصدرًا مؤولا فاعل لاغير، فقولك "أُحقُّ": فعلٌ، وهو الناصب لـ "حَقًّا"، والمرفوع فاعل، إما بالمصدر أو بالفعل الناصب للمصدر[5]،وهذا قول أبي عمر الجرمي[6]، وأجازه ابن مالك[7].

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٣٤–١٣٧.

(٢) تنظركتب هؤلاء مرتبة: الأصول١/ ٢٧٣،شرح أبيات سيبويه٢/ ١٤٦،شرح عيون كتاب سيبويه ١٩٠، شرح اللمع لابن برهان١/ ٨٢، شرح اللمع للباقولي١/ ٣٠٨، شرح ابن الناظم ١٦٨، شرح الكافية١/ ٢٨٠ ٤/ ١٢٥٢،شرح ألفية ابن معطٍ ٢/ ٩٣١، والتذييل والتكميل ٥/ ٨٧، الجنى الداني ٣٩١، المغني ٦٧ المساعد١/ ٣٠٨، الهمع ٤/ ٣٦٩،الخزانة١/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: المسائل العضديات ١٩٤–١٩٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/ ١٤٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣ وشرح الكافية١/ ٢٨٠ ٤/ ١٢٥١، والخزانة١/ ٤٠١–٤٠٢، ١٠/ ٢٧٣.

(٤) ينظر: التعليقة ٢/ ٢٤٨، والمسائل العضديات ١٩٧، والمسائل المنثورة ١٩٦.

(٥) ينظر: التعليقة ٢/ ٢٤٨، والمسائل المنثورة ١٩٥–١٩٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤.

(٦) ينظر: المسائل المنثورة ١٩٥–١٩٦، والخزانة١/ ٤٠٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣–٢٤.

ونُسب إلى المبرد[1]، وقال الفارسي معلقًا عليه: "وهذا الذي أجازه جائزٌ غير ممتنع وهو ظاهر، وقد سألت أبا بكر عنه فقلت: ما تنكر أن يكون محمولاً على الفعل ؟ فأجاز ذلك ولم يمتنع منه[2]".

وضعف الجرمي رأي الخليل وسيبويه ومن معه فقال: "هذا ضعيف أن تجعل المصدر ظرفًا، لأنه قليل الاستعمال وإنما ورد في مسائل شاذة، ولا يجوز أن أحمله على الظرف، وأنا قد وجدت له وجهًا من القياس من كونه مصدرًا، فأجعل "أحَقًّا"نصبًا بالمصدر، كأني قلت: أُحقُّ حقًّا أنك ذاهبٌ[3]"، والراجح – عندي – أن "حقًّا"منصوب على الظرفية كما قال الخليل وسيبويه، بدليل ظهور "في"الظرفية معها في بعض الشواهد، ومن ذلك قول الشاعر:

أفي حَقٍّ مُواسَاتي أخاكمْ بِمالي ثُمَّ يَظْلِمُني السَّريسُ[4]

وقول الآخر:

أفي الحقِّ أنّي مُغرمٌ بِكِ هائمٌ وأنَّكِ لا خَلٌّ هَواكِ ولا خمرُ[5]

فمجيء "في"مع "حقّ"يدل على أن "حقًّا"إنما نُصب على الظرفية بتقدير "في"[6]، وماذهب إليه الجرمي جائز، ولكن يؤخذ عليه أن "حقًّا" "ليس من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل، لأن ذلك إنما يكون إذا أريد به الأمر وما أشبهه، أو الاستفهام، ويكون

---

(١) ينظر: الارتشاف ١٣٩١/٣، والمغني ٦٧، ولم أجد في المقتضب والكامل ومسائل الغلط ما يؤكد هذا أو ينفيه.

(٢) ينظر النقل عن الفارسي في الخزانة ٤٠٣/١.

(٣) المسائل المنثورة ١٩٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ١٠١، والخزانة ٢٨٠/١٠، وبلا نسبة في شرح الكافية ١٢٥٢/٤، وشرح ألفية ابن معطٍ ٩٣٠/٢، والتذييل والتكميل ٨٨/٥، والسريسُ: العِنّين الذي لايأتي النساء.

(٥) البيت من الطويل، وهو لعائذ بن المنذر في المقاصد النحوية ٣٢٢/٢، وشرح شواهد المغني ١٧٢/١، وبلا نسبة في تخليص الشواهد ١٧٧، والمغني ٦٧، والخزانة ٤٠١/١، ٢٧٤/١٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية ١٢٥٢/٤، والتذييل والتكميل ٨٧/٥–٨٨، والمغني ٦٧، والخزانة ٢٨٠/١٠.

نكرة، ولا يكون معرفة، وقد قالوا: آلحقُ أنَّك ذاهبٌ[1]، فدل ذلك على أنه منصوب على الظرف[2].

(٥) علة امتناع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[3]:

قال أبو علي معللاً لامتناع الاستثناء في قوله تعالى: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا: "الاستثناء في هذا الموضع يمتنع من جهة المعنى، وذلك أنه إذا قدر "الله" مستثنى من الآلهة لزمه أن يكون مبدلاً منها كما أنك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فزيد بدل من "أحد" ويصلح أن تطرح المبدل منه ويستعمل البدل، فتقول: ما جاءني إلا زيدٌ، ولا يجوز أن تقول على هذا: لو كان فيهما إلا الله لفسدتا، لامتناعه في المعنى، ولولا المعنى لم يمتنع ذلك في العربية، وعرضت هذا الجواب على أبي بكر، فقال: هذا الذي فرَّ منه سيبويه[4]".

تحرير المسألة:

نص النحويون على أن الأصل في "غير" أن تكون صفة، نحو قوله تعالى: ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[5]، وقوله: ﴿ وَهُم يَصطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَآ أَخرِجنَا نَعمَل صَٰلِحًا غَيرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعمَلُ ﴾[6]، وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى "إلا" فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرب هي بما يستحقه المستثنى بـ "إلا" في ذلك الكلام، فتقول: قام القوم غيرَ زيد، بنصب "غير"، وما قام أحد غيرُ زيد، وغيرَ زيد، بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، وما قام غيرُ زيد، فترفع "غير" وجوباً، وما قام أحد غيرَ حمار، بنصب "غير" عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ١٣٤.

(٢) التذييل والتكميل ٥/ ٨٧.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٤) التعليقة ٢/ ٦١.

(٥) الآية ٧من سورة الفاتحة.

(٦) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.

ونصوا كذلك على أن الأصل في "إلا" الاستثناء، وقد تخرج عن الاستثناء وتضمن معنى "غير" فيوصف بها، ويعرب الاسم الذي بعدها إعراب "غير"، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1] أي: غير الله[2].

قال أبو علي في الإيضاح[3]: "وأصل "غير" أن تكون صفة خلاف "مثل"، وأصل "إلا" أن تكون استثناءً، ثم تدخل كل واحدة منهما على صاحبتها...".

ولايجوز باتفاق النحويين[4]أن يكون لفظ الجلالة في الآية مستثنى لفساد المعنى، وبهذا علل الفارسي وعرض تعليله على شيخه ابن السراج –كما في صدر هذه المسألة – فوافقه وزاد بأن هذا هو تعليل سيبويه أيضًا، قال سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه "إلا" وما بعده وصفًا بمنزلة "مثل" و"غير"، وذلك قولك: لو كان معنا رجل إلا زيدٌ لَغُلِبْنَا، والدليل

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٤٢٢/٤–٤٢٣، وشرح السيرافي ١٢٣/٣–١٢٤ (مخطوط)، والأصول ٢٨٥/١، والمسائل البصريات ٤٤٥/١، والإيضاح ١٧٧، واللمع ١٢٤، والتبصرة والتذكرة ٣٨٢/١، والفصول لابن الدهان ٢٦، والبديع ٢١٧/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٥٦/٢، وشرح المقرب المسمى التعليقة ٥٧٨/١، وشرح المفصل ٨٨/٢–٨٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨١/٤، وشرح الجمل ٢٦٣/٢، وشرح التسهيل ٢٩٨/٢–٢٩٩، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٤٨، وشرح الكافية ٧٧٨/٢، والملخص ٤٠١/١.

(٣) ١٧٧، وقال أيضًا نحوًا من هذا القول في التذكرة فيما نقله عنه ابن هشام اللخمي في شرح مقصورة ابن دريد ٣١٧، وابن برهان في شرح اللمع ١٥١/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٤٢٢/٤–٤٢٣، وشرح السيرافي ١٢٣/٣–١٢٤ (مخطوط)، والأصول ٢٨٥/١، والمسائل البصريات ٤٤٥/١، والإيضاح ١٧٧، واللمع ١٢٤، والتبصرة والتذكرة ٣٨٢/١، والفصول لابن الدهان ٢٦، والبديع ٢١٧/١، وشرح المقدمة الكافية ٥٥٦/٢، وشرح المقرب المسمى التعليقة ٥٧٨/١، وشرح المفصل ٨٨/٢–٨٩، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٨١/٤، وشرح الجمل ٢٦٣/٢، وشرح التسهيل ٢٩٨/٢–٢٩٩، والاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٤٨، وشرح الكافية ٧٧٨/٢، والملخص ٤٠١/١.

على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك قوله عزوجل: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ آلِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[1]...[2].

(٦) العامل في الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل غير المعتمد:

قال أبو علي:"قال [يعني سيبويه[3]]: وزعم الخليل أنه يُسْتَقْبَحُ أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم يجعل قائمًا خبرًا مقدمًا.

قال أبو علي: قلت لأبي بكر: من أين قبح أن ترفع "زيد" بقائم هنا ؟، فقال: لأن الكلام على ضربين: فعل وفاعل، [و][4]مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما، لأنه [ليس][5]بفعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلخروجه عن حد الكلام قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام[6]".

وذهب السيرافي في تفسيره لعبارة سيبويه المنقولة عن الخليل بأنك "إذا نقلت: الفعل إلى اسم الفاعل، ورفعت الفاعل به، ولم يكن قبله ما يعتمد عليه قبح، وذلك أنه يلزمك أن تقول مكان "قام زيد" و"قام الزيدان": قائم زيد، وقائم الزيدان... والذي قبحه فساد اللفظ لافساد المعنى، وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت "قائم" بالابتداء و"الزيدان" فاعل من تمام "قائم"، فيكون مبتدأ بغير خبر...[7]".

---

(١) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٢) الكتاب ٢/٣٣١-٣٣٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/١٢٧ مع اختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٤) زيادة يستقيم بها النص.

(٥) زيادة يستقيم بها النص.

(٦) التعليقة ١/٢٨٠-٢٨١. وينظر نص السؤال والجواب في تذكرة أبي حيان ٣٩١.

(٧) شرح السيرافي ٢/٢٢٤(مخطوط).

تحرير المسألة:

يرى جمهور البصريين[1] أن اسم الفاعل غير المعتمد لا يرفع ما بعده، فيقولون في إعراب نحو "قائمٌ محمدٌ": قائمٌ خبر مقدم، ومحمدٌ مبتدأ مؤخر، ولا يجوز -عندهم- أن يعرب "قائم" مبتدأ، و"محمد" فاعل سدَّ مسد الخبر.

أما إذا اعتمد على شيء قبله كالنفي أو الاستفهام، أو الموصول، أو الموصوف أو صاحب خبر، أو صاحب حال فإنه يجوز أن يرفع ما بعدهم بلا خلاف بينهم -فيما أعلم-.

وذهب الكوفيون[2] والأخفش من البصريين[3] إلى أنه يجوز إعمال اسم الفاعل وإن لم يعتمد على شيء قبله، فيقولون في إعراب نحو "قائمٌ محمد": قائمٌ مبتدأ، ومحمدٌ فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ووافقهم على ذلك ابن السراج مع إقراره بقبحه حيث قال: "فأما إذا قلت: قائمٌ زيدٌ، فأردت أن ترفع زيداً بـ"قائم" وليس قبله ما يعتمد عليه البتة فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه[4]". ووافقهم كذلك ابن مالك وابنه بدر الدين مع اعترافهما بقلته[5].

واختلف النحويون في تحديد رأي سيبويه في هذه المسألة واختلافهم في هذا راجع إلى اختلافهم في تحديد مفهوم القبح عنده، فالأكثرون يرون أنه يريد بالقبح المنع، ولذا فهم ينسبون إليه المنع في هذه المسألة، قال الشاطبي في المقاصد الشافية: "سيبويه يطلق لفظ القبح ويريد به المنع وقد استدل على ذلك الفارسي في التذكرة بمواضع من

---

(١) ينظر: المقتصد ٥١٢/١، و الإيضاح في شرح المفصل ٦٤١/١-٦٤٢، و شرح الكافية ٧٢٤/٣، و التذييل والتكميل ٢٧٢/٣، وتوضيح المقاصد ١٤/٢، وائتلاف النصرة ٨٦.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢٢٠/٣، و شرح التسهيل ٢٧٣/١، و شرح الكافية ٢٥١/١، وتوضيح المقاصد ١٤/٢، وائتلاف النصرة ٨٦.

(٣) ينظر: الإغفال ٣٣٠/١، والبغداديات ٤٦، والمقتصد ٥١٢/١، وشرح المقدمة الكافية ٨٣٢/٣.

(٤) الأصول ٦٠/١.

(٥) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل ٢٧٤/١، وشرح عمدة الحافظ ١٥٦/١-١٥٧، وينظر رأي ابنه في: شرحه للألفية ٤٢٣

كلام سيبويه يقع فيها لفظ القبح ومراده المنع[1]، ووجه القبح في هذه المسألة هو ما ذكره ابن السراج والسيرافي في صدر هذه المسألة، ومنهم من يرى أن سيبويه لايريد بالقبح المنع، ولذا فهم ينسبون إليه القول بالجواز على قبح في هذه المسألة، ومن هؤلاء ابن مالك حيث قال: "لا يحسن عند سيبويه الابتداء به على الوجه الذي تقرر إلا بعد استفهام أو نفي، وإن فعل به ذلك دون استفهام أو نفي قبح عنده دون منع، هذا مفهوم كلامه في باب الابتداء، ولا معارض له في غيره، ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهاماً أو نفياً فقد قَوَّله ما لم يقل[2]".

وقد استدل البصريون القائلون بالمنع بأن عمل الوصفِ المشتقِ الرفعَ إنما هو فرع على عمل الفعل الذي هو الأصل، والفرع أضعف من الأصل، ولهذا الضعف فإنه لا يعمل من غير اعتماد، فإذا اعتمد على مبتدأ أو موصول أو موصوف أو صاحب حال فإن جانب الفعلية يقوى فيه ويضعف جانب الاسمية من حيث إن الوصف هنا يكون قد سيق لغيره كما أن الفعل يُساق لغيره، وإن اعتمد على نفي أو استفهام فإن جانب الفعلية فيه يقوى أيضًا، لكون وقوع الفعل بعد حروف الاستفهام وحروف النفي أولى من وقوع الاسم[3].

واستدل الكوفيون ومن وافقهم بالسماع ومنه – عندهم – قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[5] في قراءة الرفع[6]، وقول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشافية ١/٦٠٥.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٧٣.

(٣) ينظر: أسرار العربية ٥٧، وشرح المقدمة الكافية ٣/٨٣١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٥، والبسيط ٢/١٠٠٠.

(٤) من الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٥) من الآية ١٤ من سورة الإنسان.

(٦) تنظر القراءة غير منسوبة لأحد في التبيان ٢/٤٤٢، وإعراب القراءات الشواذ ٢/٣٣٦، ونُسبت في البحر المحيط ٨/٣٨٨، والدر المصون ٦/٤٤٣،وفتح القدير ٥/٤٩١ إلى أبي حيوة، وقراءة الجمهور {وَدَانِيَةٌ} بالنصب.

خَبيـرٌ بنـو لِهْـبٍ فـلا تَـكُ مُلْغِيًـا مقالــةَ لِهْبِــيٍّ إذا الطيــرُ مَــرَّتِ[1]

وقول الشاعر:

فَخَيـرٌ نَحـنُ عنـدَ النَّـاسِ مِـنْكُمْ إذا الــدَّاعي المُثَــوِّبُ قــال يــالاَ[2]

ورد البصريون ومن أخذ بقولهم هذه الشواهد فقالوا: إن "مُخْتَلِفٌ" في الآية الأولى عامل فيما بعده،ولكنه معتمد على موصوف مقدر، والتقدير: خَلْقٌ مختلفٌ ألوانُهُ، أو: صنف مختلفٌ ألوانُهُ[3]، ولهذا التقدير جاء الضمير مذكراً فقال: ألوانه، ولم يقل: ألوانها كما قال في الآية التي قبلها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾[4].

وقالوا عن "دَانِيَة" في الآية الثانية: إنه ليس هناك ما يمنع من أن تكون خبراً مقدماً و"ظِلَالُهَا" مبتدأ مؤخر[5]، قال أبو حيان: "وقرأ أبو حيوة "دَانِيَةٌ" بالرفع، واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد، نحو قولك: قائمٌ الزيدون ولا حجة فيه، لأن الأظهر أن يكون "ظِلَالُهَا" مبتدأ، و "دَانِيَةٌ" خبر له[6]".

أما "خبير" في قول الشاعر: خبيرٌ بنو لهب.... فهو خبر مقدم، و "بنو لهب" مبتدأ مؤخر،ولا تلزم المطابقة هنا، لأن ما كان على وزن "فعيل" فإنه يصح أن يُخبر به عن

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين، قال العيني في المقاصد النحوية ٣٢٩/١: ((قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه))، والبيت بلا نسبة في: شرح التسهيل ٢٧٣/١، وشرح عمدة الحافظ ١٥٧/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٣، وتخليص الشواهد ١٨٢، وأوضح المسالك ١٧٣/١، والهمع ٧/٢، و ((بنو لِهْب))؛ قبيلة من الأزد خبيرة بزجر الطير.

(٢) البيت من الوافر، وهو لزهير بن مسعود الضبي في نوادر أبي زيد ١٨٥، وتخليص الشواهد ١٨٢، ١٨٥، وشرح شواهد المغني ٥٩٥/٢، والخزانة ٦/٢، ١٣، وبلا نسبة في البغداديات ٤٥، والخصائص ٢٧٦/١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٧١/٣، والكشاف ٦١٩/٣، والبيان ٢٤٠/٢.

(٤) من الآية ٢٧ من سورة فاطر.

(٥) ينظر: التبيان ٤٤٢/٢، إعراب القراءات الشواذ ٣٣٦/٢، وشرح الجمل ٥٦٥/١.

(٦) البحر المحيط ٣٨٨/٨.

المفرد والمثنى والمجموع[1]، ونظير هذا البيت على هذا الإعراب قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[2].

وأما "خير" في قول الشاعر: فَخَيرٌ نَحنُ عندَ النَّاسِ... فأقرب الأقوال فيها أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره "نحن"، و "نحن" المذكورة مؤكدة للضمير المستتر في "خير" العائد على "نحن" المقدرة، ولا يصح جعلُ "خير" عاملةً الرفعَ فيما بعدها، لأن رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل لا تجوز[3]، وقد نص على هذا أبو علي في المسائل القصرية، حيث قال فيها – فيما نقله عنه البغدادي –: "سألت عن هذا البيت ابن الخياط والمعمريّ فلم يجيبا إلا بعد مدة، قالا: لا يخلو من أن يكون "نحن" ارتفع بـ "خير" أو بالابتداء، ويكون "خير" الخبر، أو يكون تأكيداً للضمير الذي في "خير"، والمبتدأ محذوف، أي: نحن خيرٌ، لا جائز[4] أن يرتفع بـ "خير"، لأن خيراً لا يرفع المظهر البتة، ولا مبتدأ، للزوم الفصل بالأجنبي بين "أفعل" وبين "من"، وهو غير جائز، فثبت أن "نحن" تأكيد للضمير في "خير"[5]".

والراجح – عندي – ما ذهب إليه جمهور البصريين وهو أن اسم الفاعل لا يرفع ما بعده إلا بتحقق شرط الاعتماد، يقول ابن الحاجب: "وقد زعم الأخفش أنه يجوز "قائمٌ الزيدان"، على أن يكون اسم الفاعل عاملاً من غير ما ذكرناه من الاعتماد وليس بمستقيم لأنه مخالف للقياس والاستعمال، أما القياس فلأن وقوع اسم الفاعل بمعنى الفعل على خلاف القياس، إذ الأصل أن يُستعمل كلُ واحد منهما في معناه، وأما الاستعمال فلأن ذلك لم يُسمع في كلام فصيح[6]".

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٧٤، وأوضح المسالك ١/ ١٧٥، وتخليص الشواهد ١٨٤.

(٢) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(٣) ينظر: تلخيص الشواهد ١٨٥.

(٤) هكذا.

(٥) الخزانة ٢/ ٩، وينظر: البغداديات ٤١٥–٤١٧.

(٦) شرح المقدمة الكافية ٣/ ٨٣٢.

أما ما أورده الكوفيون ومن وافقهم من أدلة سماعية فهي أدلة أقل ما فيها أنها محتملة، والقاعدة الأصولية المعتبرة تقول: إن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال - القوي - سقط به الاستدلال.

(٧) نوع (ما) ونصب (شيئًا) في ما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ما أغفله عنك شيئًا):

قال أبو علي: "وسألته[١] عن قول سيبويه في حد الابتداء: ما أغفله عنك شيئًا، أي دع الشك، فقال: لم يفسره أبو العباس، ويجوز أن تكون (ما) استفهامًا، ولا يجوز أن تكون نفيًا، لأن الفعل يبقى بلا فاعل، قال: والوجه أن يكون "ما أغفله" تعجبًا، وينتصب "شيئًا" بكلام آخر، كأن رجلاً قدَّر أن رجلاً معني بأمره فقيل له: ما أغفله! عنك، أي: هو غير معني، وينتصب "شيئًا" بـ "دع" ونحوه من الفعل، كأنه قال: دع شيئًا هو غير معني به ودع الشك في أنه غير معني به، قال: ويدلك على أن نصب "شيئًا" على كلام آخر أنه ذكره مع ما هو من كلامين، كقوله: حينئذٍ الآن، وفسره بقوله: حينئذٍ واسمع الآن، وإما لا[٢]".

تحرير المسألة:

هذه اللفظة رواها سيبويه عن العرب وأوردها في "باب من الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء[٣]"، واختلف النحويون في (ما) هل هي موصولة، أو نافية، أو استفهامية، أو تعجبية، وفي عامل النصب في (شيئًا)، وقد صرح عدد من أئمة النحويين بأن هذه العبارة مُشكلة ومعناها غير واضح، حتى قال يونس لما سئل عن معناها: "ذهب من كان يعرف هذا[٤]"، وقال: الأخفش سعيد بن مسعدة: "أنا مذ عقلت أسأل عن هذا فلم أجد من

---

(١) يعني به أبا بكر بن السراج، لكون العبارة معطوفة على عبارة سبقت قبلها بقليل في مسألة أخرى قال فيها: وسألت أبا بكر، ثم ساق جوابه، وقال بعدها، وسألته....

(٢) البغداديات ٢٦٩.

(٣) الكتاب ٢/١٢٩.

(٤) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

يعرفه على الحقيقة[1]"، وقال المازني: "سألت الأصمعي، وأبا زيد وأبا الحسن عنه، فقالوا: ما ندري ما هو[2]"، ويعلل الزجاجي لذلك بأن هذا كلام جرى في كلام العرب مجرى المثل، وفيه حذف قَلَّ استعماله مظهرًا فمضى من كان يعرفه[3].

ويرى السيرافي أن أول من فسر هذه اللفظة هو أبو إسحاق الزجاج، قال: "هذا الحرف ما فسره من مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق الزجاج"، وذكر تفسيره[4]، وهذا القول فيه نظر، فقد فسره الأخفش سعيد بن مسعدة، وأبو عثمان المازني، بل إن الزجاج عزا تفسيره لهذه اللفظة إلى المبرد –كما سيأتي–، والآن أسوق بعض تفسيرات أئمة النحويين لهذه اللفظة:

يرى المازني أن (ما) في الجملة تعجبية، و(شيئًا) منصوبة على المصدر، كأنه قال: ما أغفله عنك غُفولاً، قال: "فالناصب لشيء الفعل المذكور، وهو أغفل تقديره عنك غُفولاً، فنصب غُفولاً على المصدر، ثم يضع الشيء مكان المصدر[5]"، وضعف ابن جني –فيما عزاه إليه ابن سيده في المحكم[6]– نصب (شيئًا) على المصدر، معللاً لذلك بأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكد بالمصدر.

ويرى أبو الحسن الأخفش أن هذا الكلام ليس بتعجب، وإنما (ما) في الجملة موصولة، والمعنى: الذي أغفله عنك شيئًا، أي قليلاً، قال: "فيكون خبر المبتدأ مضمرًا، ويكون (ما) بتأويل (الذي) على الخبر، ثم يقبل على صاحب له فيقول له: دع عنك الشك مما خبرتك به لأنه حق[7]".

---

(١) تأويل مشكل القرآن ٩٠، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٩٠.

(٣) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦، وينظر: المستقصى في أمثال العرب ٣١٣/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ٣/٣ (مخطوط).

(٥) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

(٦) ١٣٣/٨.

(٧) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦.

وضعف أبو إسحاق الزجاج هذه التفسيرات وأتى بتفسير مماثل لتفسير ابن السراج الذي أجاب به عن سؤال أبي علي الفارسي في صدر هذه المسألة وزاده إيضاحًا، وعزاه إلى المبرد، وملخص هذا التفسير أن (ما) استفهام في اللفظ تعجب في المعنى، و(شيئًا) منصوب بفعل مضمر، قال: "لم أر من هذه التفاسير شيئًا يليق بالمسألة وإنما شَرْحُها على الحقيقة على ما شرحه لنا أبو العباس المبرد، قال: تقدير هذا الكلام أن يكون رجل له صديق مناصح له، وله عدو مكاشح له ومظهر له المودة نفاقًا ومسر العداوة فقال له صديقه: إن فلانًا عدوّ لك، فقال: ما هو بعدو لي ولكنه صديق، فقال له صديقه في الحقيقة: هيهات ليس الأمر كما قدرت وانه لعدوّ عليك، ثم أقبل عليه فقال: ما أغفله عنك، أي إن عدوّك غافل عنك، ولو علم أنّك هكذا واثق به لأهلكك، ثم قال له بعد ذلك شيئًا فنصبه بفعل مضمر،كأنه قال: فكر شيئًا وانظر شيئًا، أي أنك لو فكرت أدنى فكر ونظرت أدنى نظر بان لك أنه عدو لك ولم تركن إليه بعد هذا، وشيء يستعمل موضع ما يقل مقداره جدا، كقولك: هذا الدينار يزيد قيراطًا وحبتين، فإذا كان مقدار الزيادة يسيرًا جدًا قيل: هذا الدينار يزيد شيئًا، وكذلك وضع الرجل الشيء في مسألته مكان أدنى نظر وفكر، فغمض هذا الكلام لما قلّ استعمال هذا المضمر الذي ذكرناه في كلامهم، فهذا هو معنى قول سيبويه يعقب: ما أغفله عنك شيئا، أي دع الشك، هذا واضح بينّ وهو معنى المسألة في الحقيقة، وهو من المضمرات التي تخفي على من لم يسمعها مظهرة، ألا ترى أنّ الناصب لشيء ليس المذكور في أول الكلام وإنّما ذكر سيبويه هذا الكلام في باب (لولا) والمضمر بعد هذا، ونظيره قول العرب: كان ذلك حينئذ الآن، ألا ترى أن (حينئذ) زمان قد مضى، و(الآن) زمان أنت فيه، وإنما معنى الكلام: كان ذلك حينئذٍ واستمع أنت إليّ الآن، أولا ترى أن المضمر الذي يتصل به (الآن) غير الكلام المذكور أولاً...[٦].

(٨) "إمَّا" هل هي حرف عطف ؟:

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي ٢١٦–٢١٧، وينظر: شرح السيرافي ٣/ ٣ (مخطوط).

قال أبو علي: "ذكرها النحويون في جملة حروف العطف لا لأنها حرف عطف، ألا ترى أنها لاتُدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها في قولك: ضربت إما زيدًا، وليست ك (لا) و(حتى) ونحوها من الحروف التي تكون تارة عاطفة وأخرى غير عاطفة، لدخول حرف العطف عليها، ولزومه لها في قولهم: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، ويدلك أيضًا على أنها ليست عاطفة ابتداؤك بها في نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا﴾[1]....

وسألت أبا بكر عنها فقال: ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو: لم يقم زيدٌ ولاعمرو، فـ "لا" في هذه المسألة ليست بعاطفة إنما هي نافية، ونحن نجد "إما" لاتفارقها الواو، أعني المكررة في قولك: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فالثانية لا تفارقها الواو، والأولى لاتُدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف[2]".

تحرير المسألة:

اتفق النحويون[3] على أن (إمَّا) الأولى في نحو "قام إما زيدٌ وإما عمرو" ليست بعاطفة، وذلك لأنه لا يوجد ما يعطف عليه في الجملة قبل (إما) الأولى، يقول ابن أبي الربيع: "وأما (إما) الأولى فاتفق النحويون على أنها ليست بحرف عطف، لأن زيدًا فاعل بقام، فكيف يكون معطوفًا عليه، لأن المسند والمسند إليه لايصح أن يكون أحدهما معطوفًا على الآخر[4]".

أما (إمَّا) الثانية المكررة فقد اختلف النحويون فيها، فذهب سيبويه في ظاهر كلامه إلى أنها حرف عطف بمنزلة (أو) في المعنى والعمل، إلا أن الفرق بينهما أن (أو) تأتي بعد

---

(١) من الآية ٨٦ من سورة الكهف.

(٢) البغداديات ٣١٩-٣٢٠.

(٣) نقل اتفاقهم ابن أبي الربيع في البسيط ٣٣١/١، والمرادي في الجنى الداني ٥٢٨، وابن هشام في المغني ٧١.

(٤) البسيط ٣٣١-٣٣٢.

أن يمضي الكلام على اليقين، ثم يدركه الشك أو غيره من المعاني كالتخيير أو الإباحة، و(إما) يبني المتكلم عليها كلامه على الشك من أوله[1]، قال سيبويه: "مررت برجل راكع أو ساجد، فإنما هي بمنزلة "إما وإما". إلا أن (إما) يجاء بها ليُعلم أنه يريد أحد الأمرين، وإذا قال: أو ساجد، فقد يجوز أن يُقتصر عليه[2]"،واختار هذا القول الصيمري[3]، والجزولي[4] وعزاه المرادي وابن هشام إلى جمهور النحويين[5].

وقال بهذا القول أيضًا ابن السراج في كتابه "الأصول" – وهو خلاف ما أجاب به عن سؤال أبي علي السابق في صدر هذه المسألة – فقال: "حروف العطف عشرة أحرف يُتبعن ما بعدهن ما قبلهن من الأسماء والأفعال في إعرابها... الخامس (إمَّا) و(إمَّا) في الشك والخبر بمنزلة (أو)، وبينهما فصل، وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد أوعمرو، وقع الخبر في "زيد" يقينًا حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرو شك، و(إمَّا) تبتدئ به شاكًا..."[6].

وذهب ابن السراج – فيما عزاه إليه الفارسي – وأبو علي الفارسي إلى أنها ليست بحرف عطف، وأن (الواو) هي العاطفة، لأنها أم حروف العطف، فهي للجمع المطلق، ومعنى الشك، أو التخيير، أو الإبهام مستفاد من (إمَّا)، فهي بمنزلة (لا) في قولهم: لم يقم زيد ولا عمرو، فكما لايقول أحد إن (لا) حرف عطف، فكذلك الأمر في (إمَّا)، قال أبو علي في حديثه عن (إمَّا): "وسألت أبا بكر عنها فقال: ليست بحرف عطف، وقال: حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام، فقد خرج أحدهما من أن يكون حرف عطف، نحو: لم يقم زيدٌ ولاعمرو، فـ "لا" في هذه المسألة ليست بعاطفة

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣٤.

(٢) الكتاب ١/٤٢٩.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/١٣١.

(٤) ينظر: رصف المباني ١٠٠.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٥٢٨، والمغني ٧١.

(٦) الأصول ٢/٥٥–٥٦.

إنما هي نافية، ونحن نجد "إما" لاتفارقها الواو، أعني المكررة في قولك: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فالثانية لا تفارقها الواو، والأولى لاتُدخل الاسم الذي بعدها في إعراب الاسم الذي قبلها، فقد خالف ما عليه حروف العطف[1].

وقال أبو علي في الإيضاح: "وليست (إمَّا) بحرف عطف، لأن حرف العطف لايخلو من أن يعطف مفردًا على مفرد أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرًا، فتُدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى[2]".

وقد اختار هذا القول عبدالقاهر الجرجاني في المقتصد وعد أبا علي الفارسي أول من قال به، قال: "وقد استمر النحويون على جعل (إمَّا) من حروف العطف ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي، ولهذا قال في أو الباب: إن حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنها عشرة، لعدهم (إمَّا) في جملتها وذلك سهو ظاهر[3]".

ونسبة الأولية في هذا القول إلى أبي علي فيها نظر، فأبو علي قد نسبه إلى ابن السراج كما في نص السؤال السابق، وهو أيضًا قول قال به يونس بن حبيب، وابن كيسان[4]، وكلاهما قبل أبي علي، واختار هذا القول أيضًا الثمانيني، وابن الدهان، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك[5]، وهو الراجح – في نظري – لأننا لو قلنا: إن (إمَّا) حرف عطف لأدى ذلك إلى دخول العاطف على العاطف، وذلك لايجوز، وغير معروف في كلام العرب، ولأن (إمَّا) جاءت في بداية الكلام كما قوله تعالى: إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا[6]،

---

(١) البغداديات ٣١٩–٣٢٠.

(٢) الإيضاح ٢٢٤.

(٣) المقتصد ٢/٩٤٥.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٣، والجنى الداني ٥٢٩، والمغني ٧١.

(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الفوائد والقواعد ٣٨١، الغرة ٢/٩٥٠،شرح المفصل ٨/١٠٣، شرح الجمل ١/٢٢٣، شرح التسهيل ٣/٣٤٣.

(٦) من الآية ٨٦ من سورة الكهف.

وهذا لايجوز في حروف العطف، فـ (أنْ) في كلا الموضعين في الآية في محل رفع بالابتداء، والتقدير: إما العذاب شأنك وإما اتخاذ الحسن.

(٩) عطف (حتى) الجارة على الابتدائية:

قال أبو علي: "سألته فقلت: كَيْفَ جَازَ لِصَاحِبِ الكتَابِ أن يَقُولَ في: سِرْتُ حتى أدخلُها، وحتى تطْلعَ الشَّمْسِ، إنه يَعطفُ حَتى الثَّانية عَلى الأوْلى، وقد عَلِمْنا أن "حتّى"الثانية ذات موضعٍ من الإعراب إذْ كَانتْ حرفاً جاراً، وأنَّ الأولى لا مَوضعَ لها من الإعرابِ إذ كانت حرفَ ابتداء، فكَيفَ جازَ لَه أنْ يعطفَ ذاتَ موضعٍ مِن الإعرابِ على غير ذاتِ موضعٍ منه ؟ وتمحَّضَ القولُ وتردَّد، وقالَ في بعضِ كَلامهِ: فعَمِل في "حتى"الثَّانية نحوٌ مما عملَ في "يوم"من قوله: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾[1]، قلت: يدل هذا على أنك تعمل في "حتى"الثانية فعلاً تدل عليه الجملة المتقدمة، كَمَا أعْمَلْتَ في "يوم"ما دلتْ عليه الجملةُ التي هي:لا بُشْرى يومَئِذٍ للمُجْرِمِينَ، فقال: بل أُعمل فيه الجملة الظاهرة التي هي "سرت"، قلت: فعلامَ تعطف "حتى"الثانية المنصوبة الموضع، ولا شيء قبلها معمولاً فتعطف عليه؟، فقال: هذا نحو: قمت إليك وبزيد، قلتُ: ألا ترى أن "إليك"منصوبة الموضع، و"بزيد"أيضاً منصوبةُ الموضِع، فعطفت ذا موضع منصوباً على ذي موضع منصوب، وليس كذلك "حتى"الثانية؛ لأن الأولى ليست بذات موضع، فأين هذا من التشبيه ؟، والذي يرد في الباء فيما بعد أن لفظَ الثَّانية حُمِلَ من طَريقِ اللفْظِ على النّطق بالأولى، وجمعهما شبه اللفظ، لم يزد على هذا وفيه ما فيه"[2].

---

(١) الفرقان ٢٢.

(٢) تذكرة النحاة ٣٩٥.

تحرير المسألة:

أصل المسألة يدور حول قول سيبويه في الكتاب[1]: "وتقول: سرتُ حتى أدخلُها وحتى يدخلُها زيدٌ، لأنك لو قلت: سرت حتّى أدخلُها وحتّى تطلعَ الشمس كان جيداً، وصارت إعادتك "حتّى" كإعادتك "له" في تباً له وويلٌ له، ومن عمراً ومن أخو زيد".

وفي هذا المثال يمتنع عطفُ "حَتى" الثانية على الأولى باعتبار كونِ الثانية ابتدائية مثل الأولى؛ لأن طلوع الشمس لا يرفع أبداً، لأن السّير لا يؤدي إلى طلوع الشمس، وليس سبباً له[2]، فبطل العطف على اعتبار الابتدائية، وبقي العطف على اعتبار العمل لمعمول ما، فاضطر النحويون إلى التوجيه والتقدير في هذا.

وفي نص السؤال والجواب تردّدَ ابنُ السراج في تعيينِ العَاملِ في "حَتى" الثانية في مثالِ المسألة، وفي إعرابها، ونتج عن تردده توجيهان: أحدهما: ذهبَ أولاً إلى أنّ ناصبها فعلٌ مقدر محمولٌ على المعنى، كما قيل: في "يوم" في الآية المذكورة، وثانيهما: ذهب ثانياً إلى أنّ العامل هو "سرت" هذا الظاهر، ثمّ حاول توجيه ما يمكن الاعتراض به عليه من عطفه ذات موضع من الإعراب على غير ذات موضع منه بأن لفظ "حَتى" الأولى حمل على النطق بالثانية، فكأن الثانية ذكرت أولاً، وجمعَهُمَا شَبَهُ اللفْظِ، ومعلومٌ أن العطف يقتضي إشراك المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب دائماً، وهنا نشأ الإشكال في المسألة لاختلاف المواقع الإعرابية بينهما، فالمعطوف عليه، وهو "حَتى" الأولى لا موضعَ لها من الإعراب، لكونها ابتدائية، والمعطوف، وهو "حَتى" الثانية لها موضع من الإعراب لزوماً لكونها حرفاً جاراً، وحرف الجر ومجروره معمولانِ لعامل لزوماً، ولم يحررِ أبو علي هذا الرأي، واكتفى بما ذكره قائلاً: "وفيه ما فيه".

وبالإضافة إلى ماذكره ابن السراج من التوجيهين السابقين، يمكن أن يقال أيضاً: إنَّ عَطْفَ "حَتى" الثانية الجارَّة على "حَتى" الأولى الابتدائية عَطْفٌ صوريٌّ لا يشرك الثانية

---

(١) ٣/٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٢٥، شرح السيرافي ٣/٢٢٠(مخطوط).

بالأولى إعراباً، كما هو في الأصل، وإنما يتوصل به إلى العامل الحقيقي، وهو "سرت" والذي لا يمكنُ تسلّطه على الثانية المعطوفة المنصوبةِ إلا بهذا العطْفِ الصُّوريّ، وهذا قريبٌ من التوجيهِ الأخير لابن السراج، وبالجميع يخرج إجازة سيبويه هذا العَطْف.

(١٠) الصرف والمنع في الثلاثي الساكن الوسط إذا كان علمًا أعجميًا أو مؤنثا:

قال أبو علي: "أبو إسحاق يرى أن لايصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك "هند"، وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه "نوحٌ" و"لوطٌ"، وقد صرفا في التنزيل، و"نوح" و"لوط" و"هند" وإن كان قد اجتمع فيها العلتان فقد قاومت الخفة التي فيها إحدى العلتين فكأنه بقي علة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة، فإن قلت: فهل وجدتَ الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع ؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ماكان على خمسة[٦].

تحرير المسألة:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا أعجميًا زائدًا على ثلاثة أحرف، أو ثلاثيًا متحرك الوسط[٢]، أما إن كان ثلاثيًّا ساكن الوسط، نحو "نوح" و"لوط" فإنه يصرف لخفته، فهو قد بلغ نهاية الخفة في الحروف والحركات فقاومت تلك الخفة أحد الثقلين[٣]، قال سيبويه: "وأما "نوح" و"هود" و"لوط" فتنصرف على كل حال لخفتها[٤]" وقال ابن السراج: "فإن كان الاسم العلم ثلاثيًّا صرفوه لخفته، نحو"نوح" و"لوط" ينصرفان على كل حال[٥]"، وقد نقل إجماع النحويين على ذلك غير واحد، قال السيرافي: "وقد

(١) التعليقة ٣/٥٨-٥٩.

(٢) ينظر: التعليقة ٣/٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٣٥، والمقتضب ٣/٣٥٣، والأصول ٢/٩٢، وشرح السيرافي ٤/١٠٠، ١٠٣(مخطوط)، والتعليقة ٢/٥٨، والمسائل المنثورة ٢٨٥، وشرح المفصل ١/٧٠، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩.

(٤) الكتاب ٣/٢٣٥.

(٥) الأصول ٢/٩٢.

وقد نقل إجماع النحويين على ذلك غير واحد، قال السيرافي: "وقد رأيناهم أسقطوا لقلة الحروف أحد الثقلين، وذلك إجماعهم في "نوح" و"لوط" أنهما مصروفان[1]، وقال الأعلم: "العرب قد صرفت الأعجمي المعرفة إذا بلغ هذه النهاية من الخفة، نحو "نوح" و"لوط" ولاخلاف بين النحويين في هذا[2]، وقال ابن مالك: "وكذا إذا كان [يقصد العلم الأعجمي] ثلاثيًا ساكن الوسط... فإنه منصرف قولاً واحدًا في لغة جميع العرب[3]، وقال أيضًا: "وممن صرح بإلغاء عجمة الثلاثي – مطلقًا[4] – السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفًا[5].

وقد نقل أبو علي عن أبي إسحاق الزجاج عدم صرف نحو "نوح" و"لوط"، لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرض أبو علي هذا الرأي على شيخه ابن السراج على جهة السؤال، فأجابه بأن هذا قول مردود لمخالفته ما جاء في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾[6]، وقال: ﴿أَلَمۡ يَأۡتِهِمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ﴾[7]، وقال: ﴿فَلَمَّا جَآءَ ءَالَ لُوطٍ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[8]، وقال: ﴿وَقَوۡمُ إِبۡرَٰهِيمَ وَقَوۡمُ لُوطٖ﴾[9]، ثم علل لصرف تلك الأسماء بأن الخفة التي فيها قد قاومت إحدى العلتين فكأنه لم يبق إلا علة واحدة فانصرف، ثم زاده بيانًا بأن

---

(١) شرح السيرافي ٤/١٠٣ (مخطوط)، وينظر: النكت ٢/٤٦١.

(٢) تحصيل عين الذهب ٤٥٢.

(٣) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٦٩.

(٤) يريد حتى ولو كان ثلاثيًا متحرك الوسط، ويرد عليه بنص التعليقة في صدر هذه المسألة ففيه تفريق من ابن السراج وأبي علي بين ساكن الوسط ومتحركه، وتعليل لهذا التفريق.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٠.

(٦) من الآية ١٦٣ من سورة النساء.

(٧) من الآية ٧٠ من سورة التوبة.

(٨) الآية ٦١ سورة الحجر.

(٩) الآية ٤٣ سورة الحج.

ما كان ثلاثيًا متحرك الوسط يمنع من الصرف لبقاء الثقل فيه، لكونه صار بالحركة بمنزلة ما كان على أربعة أحرف.

ولاشك - عندي - أن القول بمنع نحو "نوح" و"لوط" من الصرف قول مردود لمخالفته ما جاء في كتاب الله تعالى، ولما عليه جميع العرب، ولو كان جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة - كما يقول ابن مالك[1]، ولكني أقول: إن نسبة هذا القول إلى الزجاج فيها نظر، فلم أجد أحدًا من النحويين عزاه إليه غير أبي علي، بل إن في نقلهم الإجماع على عدم المنع دليل على عدم قوله به، إذ إن الزجاج ليس بتلك الشخصية المغمورة فيجهل قوله، كما أن كلام الزجاج نفسه يرد ما نُسب إليه، قال: "اعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف، مذكرا كان أو مؤنثًا، أو عربيًا كان أو عجميًا، سميت به مذكرًا فإنه ينصرف في المعرفة والنكرة[2]"، وقال: "اعلم أن كل اسم أعجمي جاوز ثلاثة أحرف وضع للواحد لا للجنس، نحو: إبراهيم، وإسماعيل.... وما أشبهها من الأعجمية... فإنها لاتنصرف في معرفة وتنصرف في النكرة، لأنه اجتمع فيها شيئان، أن أصلها أنها أعجمية، فهي فرع في كلام العرب، وهي معرفة، فأما ما كان نحو "سُبُك" وما أشبهه مما عدته ثلاثة فمصروف[3]".

ويظهر لي أن أبا علي ظن أن رأي الزجاج في الثلاثي الساكن الوسط الأعجمي مثل رأيه في الثلاثي الساكن الوسط المؤنث، فهو في الثلاثي المؤنث خالف النحويين وأوجب الصرف في نحو: هند، ودعد، بينما سيبويه وبقية النحويين أجازوا فيها الصرف وعدمه، والأجود عندهم عدم الصرف[4]، قال الزجاج: "وإذا كان المؤنث على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، وكان ذلك الاسم لشيء مؤنث أو مخصوص به التأنيث، فإنه لا ينصرف

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٤٧٠.

(٢) ما ينصرف وما لاينصرف ٥٢.

(٣) ما ينصرف وما لاينصرف ٦١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٦٤، والمقتضب ٣/٢٩٠، والأصول ٢/٨٥، وشرح السيرافي ٤/١٠٣ (مخطوط)، وتحصيل عين الذهب ٤٥٢، وعلل النحو ٤٥٩، وشرح اللمع للواسطي ١٩٩، وشرح المفصل ١/٧٠.

في المعرفة أيضًا، وينصرف في النكرة، وزعم سيبويه والخليل وجميع البصريين أن الاختيار ترك الصرف، وأنك إن شئت صرفت،... وأنشد سيبويه:

لم تتقنع بفضل مئزرها دَعْدٌ ولم تُعذَ دَعْدُ بالعُلَبِ[1]

فصرفها في البيت، ومنعها الصرفَ أيضًا، أما ما قالوه من أنه لاينصرف فحق صواب، وأما إجازتهم صرفه فاحتجوا فيه بأنه لما سكن الأوسط، وكان علمًا لمؤنث خفَّ فَصُرف، قال أبو إسحاق: وهذا خطأ، لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف، فهم مجمعون معنا على أن الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف، وإذا بينوا وجب ألاَّ يكون ترك الصرف، وأما الاستشهاد بأن الشاعر في البيت صرف وترك الصرف، فأما ترك الصرف فجيد وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار[2]".

وقد فرق النحويون بين علتي العجمة والتأنيث بأن الأعجمي أقل ثقلاً من المؤنث، لأن لغة العجم مشتركة بسائر اللغات، وأما التأنيث فحكمه زائد على حكم المذكر، ولذلك فهو أثقل، فصارت علة التأنيث أقوى من علة العجمة[3].

والذي أراه أن نحو "نوح" و"لوط" و"هند" و"دعد" متساوية في الخفة لكونها كلها ثلاثية ساكنة الوسط، فالقياس يجيز المنع والصرف في "نوح" و"لوط" كما جاز في "هند" و"دعد" إلا أن السماع – وهو المرجع الأساس الذي يجب المصير إليه – ورد في المؤنث بالمنع والصرف، ولم يرد في الأعجمي إلا بالصرف، قال ابن مالك: "ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزًا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة[4]".

---

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٤١/٣، والمنصف ٧٧/٢، والخصائص ٦١/٣.

(٢) ما ينصرف ومالاينصرف ٦٧–٦٩.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق ٤٥٩، وشرح الكافية الشافية ١٤٦٩/٣–١٤٧٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١٤٧٠/٣.

(١١) إعراب "فيقتلا" في قول الشاعر:

قُـرومٍ تـسامى عنـد بـابٍ دِفَاعُـهُ كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيقـتلا[١]

قال أبو علي في التعليقة[٢] عند قول النابغة الجعدي:

قُـرومٍ تـسامى عنـد بـابٍ دِفَاعُـهُ كأنْ يؤخـذُ المـرءُ الكـريمُ فيقـتلا

"وسـألت أبـا بكـر عـن نـصب "فيقـتلا"، فقـال: لايكـون علـى قـول سـيبويه إلا علـى "فأستريحا"، لأنه بعد الإيجاب، قال: وهو في إنشاد أبي عثمان مستقيم، لأن "أنْ" تجعل الناصبة للفعل، والكاف داخلة عليها، فيكون حينئذٍ "فيقتلا" على "أنْ"".

تحرير المسألة:

ذهب سيبويه إلى أن "ما" في نحو: كما أنه لايعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وذلك حقٌ كما أنك هاهنا زائدة، إلاأنها لاتحذف لئلا يلتبس لفظ "كما أنه" بلفظ "كأنه"، قال سيبويه: "وسألته عن قوله: كما أنّه لايعلمُ ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنك هاهنا، فزعم أن العاملة في "أنَّ" الكافُ و"ما" لغو، إلا أن "ما" لاتحذف من هاهنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ "كأنَّ"، كما ألزموا النون "لأفعلنَّ"، واللام قولهم "إنْ كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان[٣]".

ومماا حتج به سيبويه على ذلك أن الشاعر إذا اضطر أسقطها،كما في قول النابغة الجعدي:

قُـرومٌ تـسامى عنـد بـابٍ دِفَاعُـهُ كأنْ يؤخـذُ المـرءُ الكـريمُ فيقـتلا

(١) البيت من الطويل، و هوللنابغة الجعدي في ديوانه ١٣١، والكتاب ١٤١/٣، والبغداديات ٣٣٤.

(٢) التعليقة ٢٥٧/٢-٢٥٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١٤٠/٣.

برفع "يؤخذُ" والتقدير عنده: كما أنَّه يؤخذُ، فحذف "ما" وخفف "أنَّ"، وجعل ابن السراج -كما في إجابته لسؤال أبي علي السابق - نصب "فيقتلا" في رواية سيبويه مثل نصب "فأستريحا" في قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[1]

حيث نصب "فأستريحا" بـ "أنْ" مضمرة بعد فاء السببية، دون أن تسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة، قال سيبويه: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل "أنْ" العاملة، فمما نُصب في الشعر اضطرارًا قوله: سأترك منزلي...[2]".

أما أبوعثمان المازني فقد روى البيت بنصب "يؤخذ" وجعل "أن" هي الناصبة له، وحجته في ذلك أن الشاعرعطف عليه بالنصب فقال: فيقتلا، والكاف على ذلك حرف جر يفيد التشبيه، والتقدير: كأخذ المرء وقتله، قال: "أنا لا أنشده إلا: كأن يؤخذَ المرءُ... فأنصب "يؤخذ"، لأنها "أن" التي تنصب الأفعال، دخلت عليها كاف التشبيه، ألاترى أنه نسق عليه "يقتل" فنصبه لذلك[3]".

وقال أبو علي الفارسي: "فأما نصب "فيقتلا" في البيت في رواية سيبويه فعلى:... وألحق بالحجاز فأستريحا، وعلى قول أبي عثمان يُنظر فيه، وقد كان أبو بكر ذكر لنا في كتابه ديوان النابغة من رواية الأصمعي وقتما قرأنا عليه أنه رواه بالنصب، وهذا لفظ ما ذكَرَهُ، قال: يقول: دفَعَهُ عند ذاك الباب بالخصومة، كأنْ يؤخذَ المرءُ، جعل "فيقتلا" عطفًا على "يؤخذ"[4]، وقد رجح أبو إسحاق الزجاج قول سيبويه ووصفه بأنه الأصوب، لأن

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في شرح شواهد المغني ٤٩٧، والخزانة ٥٢٢/٨، وبلا نسبة في الكتاب ٣٩/٣.

(٢) الكتاب ٣٩/٣.

(٣) الأصول ٢٧٨/١،وينظر كذلك :هامش الكتاب ١٤١/٣، والبغداديات ٣٣٤، ٣٤٢، وشرح السيرافي ٣٤/٤، ٤٠٠/٢(مخطوط).

(٤) البغداديات ٣٤٢-٣٤٣.

المعنى يعضده، فالشاعر يريد: كما أنَّه يؤخذُ، ولم يرد التشبيه، ولو أراد التشبيه لنصب وزال المعنى[1].

والراجح لديَّ هو قبول الروايتين وعدم رد إحداهما بالأخرى، وإن كان نصب "يؤخذ" كما في رواية المازني أرجح وأقوى - في نظري - ، لكونه عُطف عليه بالنصب، أما رواية الرفع في البيت فهي وإن كانت مقبولة لكونها جاءت من سيبويه وحسبك به ثقة فهي أضعف- في نظري - لكونها فيها ضرورتان - كما يقول الشنتمري - إسقاط "ما" والنصب بالفاء بعد الواجب[2]، قال أبو علي: "فأما قول أبي عثمان إنه لا ينشده إلا بالنصب، فإن ما يرويه يجب قبوله، ولو لم تثبت الرواية بالرفع لما امتنع ما ذكره سيبويه من حذف "ما" عند الضرورة، كحذف النون، وكأشياء كثيرة تجوز عند الضرورة[3]".

(١٢) وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس:

قال أبو علي: "قال سيبويه: وقد يقع (نفعلُ) في موضع (فعلنا) في بعض المواضع...[4]، وقال في موضع آخر[5]: يجوز أن يجعل (أفعلُ) في موضع (فعلتُ)، ولا يجوز (فعلتُ) في موضع (أفعلُ) إلا في مجازاة، نحو: إن فعلتَ فعلتُ، قال أبو علي: فسألت أبا بكر عمَّا ذكره سيبويه من هذا فقال: الأفعال جنس واحد، فكان يجب أن تكون على بناء واحد، ولكنها غيرت بتغيير الأزمنة وقسمت بتقاسيمها لما كان ذلك في الإيضاح أبلغ، فخص كل قسم من ذلك بمثال، لايقع واحد منها في موضع الآخر إلا أن تضم إليه حرفًا يكون دليلاً عليه على ما أريد به، فيصير الحرف كأنه يقوم مقام البناء المراد، إذ كان يدل عليه، كما يدل البناء، وذلك نحو قولك: والله لا فعلت، فقولك (فعلتُ) فَعلٌ ماضٍ وقع في موضع مستقبل، فلما كانت قبله (لا) عُلم أنه يراد به الاستقبال، لأن (لا) إنما

---

(١) ينظر: التعليقة ٢/٢٥٨.

(٢) ينظر: تحصيل عين الذهب ٤٣٣.

(٣) البغداديات ٣٤٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٤.

(٥) الكتاب ٣/٥٥.

تكون نفيًا لما يُستقبل مما أُوجب بالقسم، فلما كانت تكون نفيًا للمستقبل، ووقع بعدها ماضٍ، علمتَ أن الاستقبال يُراد به، فإن قال قائل: لِمَ غُيِّر البناء وأقيم مقامه حرف يدل عليه؟ وما كانت الحاجة إلى ذلك والقصدُ فيه ؟، قيل له: لِمَا في ذلك من التوسع والمبالغة، ألا ترى أن (لم) إنما هي نفي لما مضى، وأن (إنْ) إنما هي للشرط، والشرط لا يكون إلا بما يستقبل ثم يمضي، فإذا أوقعت الماضي هذا الموقع، فكأنك قد أثبته وحققته فقلت: كان، وكذلك النفي بـ (لم) إنما هو لما مضى وإنْ كان اللفظ لفظ الاستقبال، قال: ووجه المبالغة في ذلك أن الشيء يُستقبل ثم يمضي، فإذا أخبرت بنفي استقباله، وحكمه أن يكون قبل الماضي، كان الماضي بعد الإيجاب أبعد، إذ كان حكمه أن يكون بعد المستقبل، وأنت قد نفيت المستقبل، قال: فلِمَا فيه من هذه المعاني، ولِمَا أرادوا من التوسع، جاز وقوع بعض البناء في موضع بعض، قال أبو علي: هذا ما قاله في هذا، ولفظ كتابي عنه[1]، وقال أبو الفتح عثمان بن جني: "قال لي أبو علي: سألت يومًا أبابكر، يعني ابن السراج، عن الأفعال، يقع بعضها موقع بعض، فقال: كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثالاً واحدًا، لأنها لمعنى واحد، ولكن خُولف بين صيغها، لاختلاف أحوال الزمان، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه، من لفظ أو حال جاز وقوع بعضها في موقع بعض، قال أبو الفتح: وهذا كلام من أبي بكر عالٍ سديد[2]".

تحرير المسألة:

قسم النحويون الفعل من حيث الدلالة الزمنية ثلاثة أقسام، ماض، وحاضر، ومستقبل، وجعلوا لكل قسم صيغة تدل عليه، فللماضي (فعل)، وللمضارع (يفعل)، وللمستقبل (افعل)، وذكر النحاة أن الصيغة وحدها لاتكفي أحيانًا في تحديد الزمن، وإنما القرينة والسياق هما اللذان يحددان ذلك، فصيغة (يفعل) مثلاً تنقلب من الدلالة على الحاضر والمستقبل إلى الماضي إذا سبقت بـ (لم) أو (لما)، وجعل النحاة – ومنهم ابن

(١) الأغفال ١/٣٥٥–٣٥٧، ونقل ابن جني في الخصائص ٣/٣٣١ السؤال والجواب عن أبي علي بالمعنى .
(٢) إعراب الحماسة ١٤٦، و أمالي ابن الشجري ٢/٣٥، ٤٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٥٥–١٥٦.

السراج في إجابته لأبي علي – قولك: لم يقم، أبلغ من قولك: ماقام، لأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي، فإذا انتفى الأصل كان الفرع أشد انتفاءً[1]، وصيغة (فعل) تنقلب من الدلالة على الماضي إلى المستقبل إذا سبقت بأداة شرط، نحو: إن قام قمت، قال ابن جني ناقلاً لكلام ابن السراج المجاب به عن سؤال أبي علي: "لأن الشرط معلوم أنه لايصح إلا مع الاستقبال... جئت فيه بلفظ الماضي الواجب، تحقيقًا للأمر، وتثبيتًا له، أي إن هذا وعد مَوْفيٌّ به لامحالة، كما أن الماضي واجب ثابت لامحالة[2]"، وكذلك تنقلب صيغة (فعل) من الدلالة على الماضي إلى المستقبل إذا سبقت بـ (لا) النافية، وهي التي مثل بها ابن السراج في إجابته لأبي علي، وفيه: "وذلك نحو قولك: والله لا فعلت، فقولك (فعلتُ) فَعلٌ ماضٍ وقع في موضع مستقبل، فلما كانت قبله (لا) عُلم أنه يراد به الاستقبال، لأن (لا) إنما تكون نفيًا لما يُستقبل مما أُوجب بالقسم، فلما كانت تكون نفيًا للمستقبل، ووقع بعدها ماضٍ، علمتَ أن الاستقبال يُراد به".

ومن أمثلة[3] وقوع المستقبل موقع الماضي – توسعًا لوجود القرينة – قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾[4]، أي: فلم قتلتم، إلا أنه لما اتصل بقوله "من قبل" علم أن المراد بمثال المضارع الماضي، وقوله: ﴿مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُهُم مِّن قَبْلُ﴾[5]، أي كما عبد آباؤهم، بدلالة قوله "من قبل"، ومن أمثلة وقوع الماضي موقع المستقبل قوله جل وعز: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[6]، لأن هذا إنما يكون في يوم القيامة، ومثله أيضًا: و﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/٣٣١.

(٢) الخصائص ٣/٣٣١.

(٣) ينظر: الأصول ٢/١٩٠–١٩١، والأغفال ١/٣٥٣–٣٥٩، والخصائص ٣/٣٣٠–٣٣١، وأمالي ابن الشجري ٢/٣٤–٣٥، ٤٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/١٥٥.

(٤) من الآية ٩١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة هود.

(٦) من الآية ١١٦ من سورة المائدة.

﴿أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ﴾[1]، وإنما حسن إيقاع الماضي في موضع الآتي، لأن أمر القيامة لظهور براهينه، وصدق المخبر به بمنزلة ما وقع وشوهد[2]، قال ابو علي بعد أن ذكر مجموعة من الشواهد حل فيها مستقبل محل ماض أو العكس: "فجملة هذا يرجع إلى ما قال - يعني ابن السراج – من أن هذه الأمثلة إنما يجوز وقوع كل واحد منها موقع الآخر متى كان معه دلالة تدل عليه، وعلامة تُبنُ عنه[3]".

(١٣) إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إنْ زيدًا تره تضربْ":

قال أبو علي: "فأما في الكتاب من قوله: إنْ زيدًا تره تضربْ، وما أنشده من قول الشاعر:

لا تَجزعِي إن مُنْفِسًا أهلكتُه فإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجزعي[4]

فإني سألته[5] عن الفعل المضمر الناصب له، فقلت: كيف هو؟ أمجزوم أم غيرُ مجزوم، وكيف هو من المظهر؟، فقال: لا يجوز أن يكون غير مجزوم ولا يكون بدلاً، قال: وهذا لولا أنه مسموع لم يجز، وفيه سعة، لأنه إذا قال: إنْ زيدًا تره تضربْ، فقال: هذا الفعل الظاهر بدل من الأول، قيل: إن المبدل منه لايكون أن يسقط ويَثْبُتَ البدل، وإن قال: التقدير: إنْ ترَ زيدًا، فكأنه مقدم، فلا معنى للهاء في قولك: تره تضرب، قال: والأحسن عندي أن يكون على تكرير "إنْ" كأنه: إن تر زيدًا إنْ تره تضربْ، فقلت: فأين جواب "إنْ" الأولى؟، فقال: استغني عنه كما أنك إذا قلت: أزيدًا ظننتَه منطلقًا، فتقديره:

---

(١) من الآية ٥٠ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦٧/١.

(٣) الأغفال ٣٥٧/١.

(٤) البيت من الكامل، وهو للنمرين تولب في الكتاب ١٣٤/١، والخزانة ٣١٤/١ – ٣١٦، وأمالي ابن الشجري ٨١/٢، والمنفس هو النفيس من المال..

(٥) الضمير يعود لابن السراج وسيتضح في نهاية النص، وكذلك في نهاية ص ٤٦٥ من البغدايات.

أظننتَ زيدًا ظننتَه منطلقًا، فاستغني عن المفعول الثاني في "ظننت" الذي أُضمر بعد حرف الاستفهام بخبر "ظننت" الثاني، هذا ما جرى وقلتُ وقت القراءة، ولفظ كتابي عنه[1].

تحرير المسألة:

قرر النحويون[2] أن (إنْ) الشرطية، وكذلك بقية أدوات الشرط مختصة بالجمل الفعلية، فإن جاء بعدها اسم مرفوع، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[3]، فهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وإن جاء بعدها اسم منصوب، كما في قول الشاعر:

لا تَجزعِـي إن مُنْفِـسًا أهلكتـه ... فإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجزعي

ونحو قولك: إنْ زيدًا تره تكرمه، فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير في البيت: إنْ أهلكت منفسًا أهلكته، وفي المثال: إنْ تر زيدًا تره، وجملة الفعل المفسر جملة تفسيريه لامحل لها من الإعراب، قال سيبويه: "واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إنْ) ولا يرتفع إلا بفعل، لأن (إنْ) من الحروف التي يبنى عليها الفعل، وهي (إنْ) المجازاة، وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء[4]"، وقال أيضًا:"وتقول في الخبر وغيره: إنْ زيدًا تره تضرب، تنصب (زيدًا)، لأن الفعل أن يلي (إنْ) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام.... وقال النمر بن تولب:

لا تَجزعِـي إن مُنْفِـسًا أهلكتـه ... فإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجزعي[5]".

---

(١) البغداديات ٤٦٣-٤٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/١٣٤، ٢٦٣، والمقتضب ٢/٧٤، والانتصار ٦٥-٦٦، وشرح السيرافي ١/٢١٨(مخطوط)، والنكت ١/٣٣٩، وأمالي ابن الشجري ١/٤٨، ٢/٨٢، وشرح المفصل ٢/٣٦، ٤/٩٦، والارتشاف ٤/٢١٧٦.

(٣) من الآية (٦) من سورة التوبة.

(٤) الكتاب ١/٢٦٣.

(٥) الكتاب ١/١٣٤.

وقال المبرد: "واعلم أن المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغل عنه انتصب بالفعل المضمر، لأن الذي بعده تفسير له... وذلك قولك: إنْ زيدًا تره تكرمه، ومَنْ زيدًا يأته يعطه[1]، ويرى ابن السراج ووافقه تلميذه الفارسي - كما في نص السؤال والجواب المصدر بهما هذه المسألة - أن الفعل المقدر الناصب للمفعول مجزوم بأداة الشرط المذكورة، وأن الفعل المذكور الناصب للضمير مجزوم بأداة شرط مقدرة، والتقدير: إن أهلكت منفسًا إنْ أهلكته، وإنْ تر زيدًا إنْ تره، فالفعل المذكور وكذلك المقدر مجزومان بأداة شرط، ولا يجوز عندهما أن يكون الفعل الثاني المجزوم بدلاً من الأول، لأنه لم يثبت حذف المبدل منه وبقاء البدل، ويرى أبو علي أنه ساغ حذف (إنْ) ولم يسغ حذف لام الأمر إلا في ضرورة لاتساعهم فيها، ولقوة الدلالة عليها بتقديم مثلها، واستغني بجواب (إنْ) الثانية عن جواب الأولى، كما استغني في نحو: أزيدًا ظننته قائمًا بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة[2].

(١٤) حكم الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء[3]:

قال الشاطبي: "وقد وقع في التذكرة للفارسي ما نصه: سألته [يعني ابن السراج] فقلت: كيف مثّل سيبويه في باب ما يمال من الحروف لوقوع الراء بعدها مكسورة، فاعتزم على الراء في التمثيل دون غيرها... [4]".

تحرير المسألة:

الإمالة من اللهجات العربية، وليس كل العرب يميلون، فهي لغة عامة أهل نجد من تميم، وقيس، وأسد، أما أهل الحجاز فلا يميلون[5]، وللإمالة أسباب وموانع تحدث عنها

---

(١) المقتضب ٢/ ٧٤.

(٢) ينظر: البغداديات ٤٦٣-٤٦٥.

(٣) هذه المسألة ليست نحوية كما هو واضح ولكني آثرت إيرادها إتمامًا للفائدة، وهي المسألة الوحيدة التي عثرت عليها من سؤالات الفارسي لابن السراج مما هو ليس بنحو.

(٤) المقاصد الشافية ٨/ ٢٠٩، وسيأتي نص السؤال والجواب بتمامهما في تحليل المسألة.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥، وشرح المفصل ٩/ ٥٤، وشرح الجمل ٢/ ٦٣٤، وشرح الشافية ٣/ ٤.

القراء والنحويون[1]، وحكمها الجواز، إذ إن سببها مجوز لا موجب، والأصل فيها أن تكون في الألف، ولذلك عرفها أبو علي الفارسي بقوله:"هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فتقاربها، وذلك نحو: عماد، وعابد[2]".

وكما تكون الإمالة في الألف، وفي الفتحة مع الألف، تكون أيضًا في الفتحة منفردة عن الألف، وهو أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة، فتشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة نحو: مِن الكِبَرِ، ومِن الصِّغَرِ، ومن البقَرِ،ومن العِبَرِ، وهي كثيرة وقياسية، وقد تحدث عنها أكثر النحويين[3].

وقد ذكر النحويون أن لإمالة الفتحة نحو الكسرة سببين[4]:

أحدهما: وقوع راء مكسورة بعدها.

الثاني: وقوع هاء التأنيث الموقوف عليها بعدها.

وهل تجوز الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء، نحو: من السَّلَفِ ومن السَّلَمِ ؟.

ظاهر كلام سيبويه أن الإمالة خاصة فيما فيه راء، وذلك لما فيها من التكرار، فكأن الكسرة فيها كسرتان، فقويت على إمالة الفتحة قبلها، قال سيبويه: "هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة، وذلك قولك: من الضَّرَرِ، ومن البَعَرِ، ومن الكِبَرِ، ومن الصِّغَرِ، ومن الفُقَرِ لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف،

---

(١) ينظر: الأصول ٣/ ١٦٠، ١٦٣-١٦٦، والتكملة ٥٤٠-٥٤٤، واللمع ٣١١-٣١٤، وشرحه لابن برهان ٢/ ٧٣١-٧٤١، واللباب ٢/ ٤٥٢-٤٥٤، والمحرر في النحو ٣/ ١٤٠٣، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٣، ١٤٨-١٤٩، والنشر ١/ ٣٠-٣٩، وشرح طيبة النشر ١٣٦-١٦٨.

(٢) التكملة ٥٣٦، وينظر: الإغفال ١/ ١٦٣.

(٣) ينظر على سبيل المثال: الكتاب ٤/ ١٤٠-١٤٢، والأصول ٣/ ١٦٩، والتعليقة ٤/ ١٩٣-١٩٦، والتكملة ٥٤٠-٥٤٤، والمسائل الشيرازيات ٢/ ٦٢٥، واللمع ٣١١-٣١٤، وشرحه للباقولي ٢/ ٨٢٠، واللباب ٢/ ٤٥٩-٤٦٠، وشرح المفصل ٩/ ٦٥، وشرح الشافية ٣/ ٤، ٢٤، ٢٨، ٣٠، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ١٢٨٣ والارتشاف ٢/ ٥٣٣، ٥٣٨، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٥-١٥٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٨٨، والتصريح ٢/ ٦٥١-٦٥٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٠-١٤٢، وشرح الشافية ٣/ ٣٠، والارتشاف ٢/ ٥٣٣، ٥٣٨.

وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء، فصارت الحروف هاهنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء[٦]، ونص على اشتراط وجود الراء ابن مالك في الألفية، والرضي في شرح الشافية[٢].

ويرى ابن السراج والفارسي في التذكرة[٣] والمسائل الشيرازيات[٤] – واختاره العكبري، وابن يعيش، وأبو حيان، والشاطبي[٥]، وهو الصواب – في نظري – أن الإمالة فيما فيه راء غالبة وليست لازمة، قال الشاطبي معترضًا على ابن مالك في الألفية اشتراط هذا الشرط: "... اشتراط ماليس بمشترط في صحة الإمالة، وهو وجود الراء، وقد وقع في التذكرة للفارسي ما نصه: سألته [يعني ابن السراج] فقلت: كيف مثَّل سيبويه في باب مايمال من الحروف لوقوع الراء بعدها مكسورة، فاعتزم على الراء في التمثيل دون غيرها، وكرر المسائل وأطالها على ذلك ؟ فقال: لأن في الراء من تكريرها الصوت ما ليس في غيرها، فلذلك وضع يده عليها، قلت له: ولم احتيج في باب الحروف الممالة الحركات إلى قوة ذلك المعنى حتى جاء بالراء لقوتها بالتكرير، وأنت وهو جميعًا تُنزلان الفتحة هنا منزلة الألف، وأنت قد تميل الألف للكسرة من غير راء، نحو: سالم، ونابل، فإذا جاز أن تميل للكسرة في غير الراء الألفَ، فهلا جاز أيضًا أن تميل الفتحة ؟، بل هلا كان ذلك في الفتحة أحسن لقلتها عن الألف، فإذا أثرت في الأقوى كان تأثيرها في الأضعف أحرى ؟ فهلا قيل: من سَلَمٍ، ومن كَعَبٍ، ك "عمرو" ؟، فقال: القياس يجيزه، ولكنه قدم الراء لقوتها، قلت: فيؤكد ما قلته اعتذاره من ترك إمالة فتحة تاء "تَحْسِب" ونحوها ولا راء هناك، قال: نعم، انتهى ما ذكره، وهو نص على صحة الإمالة فيما ليس فيه راء[٦]".

* * *

(١) الكتاب ٤/١٤٢.

(٢) ٣/٣٠.

(٣) ينظر النقل عن التذكرة في المقاصد الشافية ٨/٢٠٩.

(٤) ٢/٦٢٧.

(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: اللباب ٢/٤٥٩–٤٦٠، شرح المفصل ٩/٦٥، الارتشاف ٢/٥٤٠، المقاصد الشافية ٨/٢٠٩.

(٦) المقاصد الشافية ٨/٢٠٩.

الفصل الثالث

ملحوظات عامة على سؤالات الفارسي وجواباتها لابن السراج:

في هذا المبحث – وبعد فراغي من دراسة السؤالات والجوابات – رأيت أن أسجل أهم ما ظهر لي من ملحوظات عامة على سؤالات الفارسي وجوابات لابن السراج:

المبحث الأول:

أهم الملحوظات على سؤالات الفارسي:

١–تنوعت أسئلة الفارسي لابن السراج، فمنها ما هو سؤال عن حكم، ومنها ما هو سؤال عن علة ومنها ما هو سؤال عن إعراب، ومنها ما هو سؤال عن توجيه، ومنها ما هو سؤال عن توجيهٍ لنص من نصوص سيبويه، ومنها ما هو سؤال عن رأي علم من العلماء.

فمن أمثلة النوع الأول سؤاله عن حكم وقوع "أنَّ" مفتوحة الهمزة بعد "لو"[١]، وسؤاله عن حكم مجيء "إمَّا" حرف عطف ؟[٢]، وسؤاله عن حكم وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس[٣]، وسؤاله عن حكم الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء[٤].

ومن أمثلة النوع الثاني سؤاله عن علة امتناع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾[٥][٦]، وسؤاله عن علة امتناع عمل اسم الفاعل غير[٧].

---

(١) ينظر المسألة رقم ٢.

(٢) ينظر المسألة رقم ٨.

(٣)ينظر المسألة رقم ١٢.

(٤) ينظر المسألة رقم ١٤.

(٥) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٦) ينظر المسألة رقم ٥.

(٧) ينظر المسألة رقم ٦.

ومن أمثلة النوع الثالث سؤاله عن إعراب "ما"، وفاعل "يشعركم" في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾[1][2]، وعن إعراب "حقًا" في نحو قولهم: أحقًا أنَّك ذاهبٌ؟[3]، وعن نوع (ما) وإعراب (شيئًا) في ما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ما أغفله عنك شيئًا)[4]، وعن إعراب "فيقتلا" في قول الشاعر: كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيقتلا[5]، وعن إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إنْ زيدًا تره تضربْ"[6].

ومن أمثلة النوع الرابع سؤاله عن توجيه فتح همزة "إنَّ" في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[7][8]، وعن توجيه قول الشاعر:

قُرومٍ تسامى عند بابٍ دِفَاعُهُ كأنْ يؤخذُ المرءُ الكريمُ فيقتلا

في رواية النصب[9].

ومن أمثلة النوع الخامس قوله: "سألته فقلت: كَيْفَ جَازَ لِصَاحِبِ الكتَابِ أن يَقُولَ في: سِرْتُ حتى أدخلُها، وحتى تطْلعَ الشَّمْسِ، إنه يَعطفُ حَتى الثَّانية عَلى الأوْلى، وقد عَلِمْنا أن "حتّى" الثانية ذات موضعٍ من الإعراب إذْ كَانتْ حرفاً جاراً، وأنَّ الأولى لا مَوضعَ لها من الإعرابِ إذ كانت حرفَ ابتداء، فكَيفَ جازَ لَه أنْ يعطفَ ذاتَ موضعٍ مِن الإعرابِ على غير ذاتِ موضعٍ منه ؟...[10]".

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.
(٢) ينظر المسألة رقم ٣.
(٣) ينظر المسألة رقم ٤.
(٤) ينظر المسألة رقم ٧.
(٥) ينظر المسألة رقم ١١.
(٦) ينظر المسألة رقم ١٣.
(٧) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.
(٨) ينظر المسألة رقم ١.
(٩) ينظر المسألة رقم ١١.
(١٠) ينظر المسألة رقم ٩.

ومن أمثلة النوع السادس سؤاله عن رأي الزجاج في منعه صرف الأعجمي المؤنث وإن كان ثلاثيًا ساكن الوسط، قال أبو علي: "أبو إسحاق يرى أن لايصرف الأعجمي المعرفة وإن كان ثلاثيًا وأوسطه ساكن، وكذلك "هند"، وقال: لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرضت ذلك على أبي بكر فقال: يدخل عليه "نوحٌ" و"لوطٌ"، وقد صرفا في التنزيل...[٦]).

٢- جميع سؤالات الفارسي لابن السراج - التي استطعت جمعها - هي أسئلة مباشرة تبدأ غالبًا بقول الفارسي: سألت أبا بكر[٢]، أو: سألته[٣]، أو: قلت لأبي بكر[٤]، أو: أوعرضت ذلك على أبي بكر[٥]، وتنتهي غالبًا بانتهاء الجواب[٦]، وأحيانًا لاتنتهي بمجرد انتهاء الجواب وإنما تطول بمناقشة الفارسي لشيخه، كما في نقاشه له في مسألة إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إنْ زيدًا تره تضربْ"[٧]، ونقاشه له في مسألة عطف (حتى) الجارة على الابتدائية[٨]، ونقاشه له في مسألة حكم الإمالة في الفتحة إذا وقع بعدها حرف مكسور غير الراء[٩]، وفي أحيان أخرى تطول المسألة بسبب إيراد أبي علي ما قد يدخل على إجابة شيخه من احتمالات، والإجابة عن تلك الاحتمالات بما يوضحها ويزيل ما فيها من إشكال، كما في مسألة وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس[١٠]، فبعد أن انتهى أبو علي من إيراد جواب شيخه قال: "هذا ما

---

(١) ينظر المسألة رقم ١٠.

(٢) ينظر المسألة رقم ٤، ٨، ١١، ١٢.

(٣) ينظر المسألة رقم ٢، ٧، ٩، ١٣، ١٤.

(٤) ينظر المسألة رقم ١، ٦.

(٥) ينظر المسألة رقم ١٠.

(٦) ينظر المسائل ذوات الأرقام ١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١١.

(٧) ينظر المسألة رقم ١٣.

(٨) ينظر المسألة رقم ٩.

(٩) ينظر المسألة رقم ١٤.

(١٠) ينظر المسألة رقم ١٢، وينظر كذلك: المسألة رقم ١٣، والبغداديات ٤٦٤-٤٦٦.

قاله في هذا، ولفظ كتابي عنه"، ثم بدأ أبو علي يورد ما قد يرد من احتمالات ويجيب عنها، قال: "فإن قال قائل بعدُ.... قيل:.... فإن قال قائل:.... قيل:...[٦].

٣- سؤالات الفارسي لابن السراج: يمكن تقسيمها من حيث موقعها من الخلاف النحوي ثلاثة أقسام:

أ- سؤالات عن مسائل متفق عليها بين النحويين ومن ذلك سؤاله عن قول الخليل في قراءة ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٢] - بفتح الهمزة -: "ولو قال: وما يشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون، كان ذلك عذرًا لهم"، قال أبو علي: "وقلت لأبي بكر وقت القراءة:كيف كان عذرًا لهم ؟"، فجاءت إجابة ابن السراج موافقة للنحويين في تفسيرهم لعبارة الخليل[٣]، ومن ذلك أيضًا سؤاله عن علة امتناع الاستثناء في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٤]، حيث انتهى الأمر بينهما بما يوافق رأي جميع النحويين[٥]، وسؤاله عن (إمَّا) الأولى وهل هي حرف عطف في نحو: "قام إما زيدٌ وإما عمرو" فكان الجواب بأن (إمَّا) الأولى ليست بعاطفة، وهذا الجواب محل اتفاق بين النحويين[٦].

ب- سؤالات عن مسائل مختلف فيها، وهذا هو الغالب، ومن ذلك سؤاله عن وقوع "أنَّ" مفتوحة الهمزة بعد "لو"[٧]، فهذه المسألة مما اختلف فيها النحويون، ولابن السراج في المسألة رأي وافق فيه الكوفيين، وخالف المنسوب لسيبويه، وسؤاله عن إعراب

---

(١) ينظر: الأغفال ١/٣٥٧-٣٥٨.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٣) ينظر المسألة رقم ١.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٥) ينظر المسألة رقم ٥.

(٦) ينظر المسألة رقم ٨.

(٧) ينظر: المسألة رقم ٢.

"حقًا"في نحو قولهم: أحقًا أنَّك ذاهبٌ؟[1]، وهي مما اختلف النحويون فيها، فسيبويه والجمهور يرون أنها منصوبة على الظرفية، والتقدير: أفي زمنِ حقٍّ أنك ...؟، ثم حذف"زمن"وأقيم المصدر مقامه، والجرمي يرى أنها منصوبة على المصدرية، فهو مصدر لفعل محذوف، فإذا قيل: أحقًا أنك ذاهبٌ؟، فالتقدير أُحقُّ حقًا أنك ذاهب، ثم حُذف الفعل وأُنيب المصدر منابه، وقد رجح ابن السراج في جوابه رأي الجمهور، وأجاز رأي الجرمي، وسؤاله عن العامل في الاسم المرفوع بعد اسم الفاعل غير المعتمد[2]حيث يرى جمهورالبصريين أن اسم الفاعل غير المعتمد لايرفع ما بعده، وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنه يجوز أن يرفع ما بعده وإن لم يعتمد، وقد وافق ابن السراج – في جوابه للفارسي – الجمهور، وسؤاله عن نوع (ما) ونصب (شيئًا) في ما نقله سيبويه عن العرب من قولهم: (ما أغفله عنك شيئًا)[3]، فالمازني يرى أن (ما) في الجملة تعجبية، و(شيئًا) منصوبة على المصدر، كأنه قال: ما أغفله عنك غُفولاً، وأبو الحسن الأخفش يرى أن هذا الكلام ليس بتعجب، وإنما (ما) في الجملة موصولة، والمعنى: الذي أغفله عنك شيئًا، أي قليلاً، أما ابن السراج في جوابه فقد خالف الرأيين وذهب إلى أن (ما) استفهام في اللفظ تعجب في المعنى، و(شيئًا) منصوب بفعل مضمر، وسؤاله عن "إمَّا" الثانية وهل هي حرف عطف في نحو "قام إما زيدٌ وإما عمرو"[4]، حيث اختلف فيها النحويون، فذهب الجمهور ومنهم ابن السراج في كتابه "الأصول" إلى أنها حرف عطف، وذهب ابن السراج في جوابه لأبي علي الفارسي إلى أنها ليست بحرف عطف، وأن (الواو) هي العاطفة، وأيد أبو علي رأي شيخه واحتج له.

---

(١) ينظر: المسألة رقم ٤.

(٢) ينظر: المسألة رقم ٦.

(٣) ينظر: المسألة رقم ٧.

(٤) ينظر: المسألة رقم ٨.

ج- سؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات، ومن ذلك سؤاله عن عطف (حتى) الجارة على الابتدائية[1]، فهذه المسألة لم أجد لها ذكرًا فيما رجعت إليه من كتب النحويين، وهي مما انفردت به سؤالات الفارسي لابن السراج.

* * *

(١) ينظر: المسألة رقم ٩.

المبحث الثاني:

أهم الملحوظات على جوابات ابن السراج:

١- الغالب على طريقة الفارسي في إيراد جوابات ابن السراج أن يأتي بها نصًّا - فيما يظهر - فجميع ما عثرت عليه من سؤالات موجهة من الفارسي لابن السراج، يذكر فيها الفارسي السؤال بقوله:سألت أبا بكر، أوما أشبه ذلك من العبارات ثم يأتي بالسؤال، وبعده يعقب بقوله: فقال، ثم يأتي بالجواب نصًّا من لفظ ابن السراج فيما يظهر من إيراده، وأحيانًا ينص على ذلك كما في مسألة وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس، حيث قال في ختام جواب شيخه: "هذا ما قاله في هذا، ولفظ كتابي عنه"، وقال في ختام جوابه عن مسألة إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إنْ زيدًا تره تضربْ": "هذا ما جرى وقلتُ وقت القراءة، ولفظ كتابي عنه"، ولم يخالف ذلك إلا مرة واحدة أتى فيها بجواب ابن السراج بالمعنى، وذلك في مسألة عطف (حتى) الجارة على الابتدائية، حيث قال الفارسي بعد نهاية سؤاله متحدثًا عن شيخه: "وتمحَّضَ القولُ وتردَّد، وقالَ في بعضِ كَلامهِ...".

٢- الغالب على طريقة ابن السراج في إيراد الجوابات أن تكون الإجابة على قدر السؤال، وأن تكون واضحة العبارة لا لبس ولا غموض فيها، وهذا واضح في أغلب أجوبته، وهو لظهوره مما لا يحتاج إلى تمثيل، وأحيانًا لا تكون الإجابة على قدر السؤال وإنما يستطرد أبو بكر في الإجابة وذلك بذكر ما قد يدخل على الجواب من إيرادات، وذلك بقوله في بعض جواباته: فإن قيل، أو: فإن قال قائل، ثم يأتي بالإيراد على المسألة ويناقشه، وصنع ذلك في جوابه عن مسألة وقوع "أنَّ" مفتوحة الهمزة بعد "لو"[١]، ومسألة وقوع الفعل المضارع موقع الماضي والعكس[٢]، وأحيانًا يُنظَرُ بمسائل أخرى، كما في إجابته على سؤال الفارسي عن رأي الزجاج في منع الصرف عن الثلاثي الساكن الوسط

---

(١) ينظر: المسألة رقم ٢.

(٢) ينظر: المسألة رقم ١٢.

إذا كان علمًا أعجميًا[1]فأجابه بأن هذا الرأي مردود بالسماع، فقد جاء نحو (نوح) و(لوط) في القرآن الكريم مصروفين، وأن هذا الاسم وإن اجتمع فيه علتان، العلمية والعجمة، إلا أن الخفة التي فيه قاومت إحدى العلتين فكأنه بقي علة واحدة فانصرف، وليس الثلاثي المتحرك الأوسط من هذا، لأن الحركة قد صار بها الاسم بمنزلة ما هو على أربعة، ثم نَظَّرَ بمسألة أخرى بقوله: "فإن قلت: فهل وجدتَ الحركة يعتد بها في غير هذا الموضع ؟ قلت: نعم، تقول: جَمَزَى بالحركة التي فيها، وإن كان أربعة أحرف حكمه حكم ماكان على خمسة"، وفي جوابه عن سؤال الفارسي عن إعراب عامل النصب في "زيد" في نحو قولهم: "إنْ زيدًا تره تضربْ"، وقول الشاعر:

لا تَجزعِـي إن مُنْفِـسًا أهلكتــه فـإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاجزعي

أتى بالجواب[2]، وهو أن الفعل المقدر الناصب للمفعول مجزوم بأداة الشرط المذكورة، وأن الفعل المذكور الناصب للضمير مجزوم بأداة شرط مقدرة، والتقدير: إن أهلكت منفسًا إنْ أهلكته، وإنْ تر زيدًا إنْ تره، فالفعل المذكور وكذلك المقدر مجزومان بأداة شرط، وأنه استغني بجواب (إنْ) الثانية عن جواب الأولى، كما استغني في نحو: أزيدًا ظننته قائمًا بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة.

٣- ظهر لي من خلال ما جمعته من سؤالات الفارسي لابن السراج، ومن خلال دراستي لتلك المسائل أن الفارسي وافق شيخه في أغلب جواباته، ولم أجده خطأ شيخه في جواب من جواباته أو اعترض عليه إلا في مسألة "عطف (حتى) الجارة على (حتى) الابتدائية[3]"حيث ختم الفارسي المسألة التي ناقش فيها شيخه كثيرًا بما يشعر أنه غير مقتنع برأيه، قال: "لم يزد على هذا وفيه ما فيه"، وواضح من هذا الأسلوب أنه لم يواجه ابن السراج بالاعتراض، وإنما اعتراضه جاء متأخرًا عن فترة سؤاله.

---

(١) ينظر: المسألة رقم ١٠.

(٢) ينظر: المسألة رقم ١٣.

(٣) ينظر: المسألة رقم ٩.

الخاتمة:

وبعد هذه الدراسة لسؤالات أبي علي الفارسي النحوية لشيخه أبي بكر بن السراج، لعل من المفيد تلخيص أبرز ما جاء فيها في النقاط الآتية:

١- أجمع المترجمون لابن السراج على أن من أبرز تلامذته الفارسي، وأجمع المترجمون للفارسي على أن أشهر أساتذته أبو بكر بن السراج.

٢- ملازمة الفارسي لشيخه استمرت زهاء تسع سنين.

٣- أخذ الفارسي عن أبي بكر النحو واللغة، فقرأ عليه كتبًا كاملة، منهاكتاب سيبويه، وديوان كثير عزة، وديوان النابغة، وكتاب المسائل المشروحة من كتاب سيبويه للمبرد، ونوادر أبي زيد، وبعض كتب أبي زيد الأخرى، ونوادر اللحياني، وأملى عليه كتابه في معاني الشعر، أو الشعر والشعراء، ونقل عنه كثيرًا من الأخبار والنوادر والشعر واللغات.

٤- وافق الفارسي شيخه في أغلب ما نقله عنه في كتبه، وقد أحصيت النقول التي نص الفارسي على نقلها عن شيخه ابن السراج في جميع كتبه المطبوعة فزادت على ثلاثمائة وأربعين نقلاً، دون حذف المكرر منها، ولم أجد أبا علي ينص على مخالفة شيخه إلا في ثلاث مسائل فقط.

٥- برزت أهمية السؤالات من خلال المنزلة العلمية للسائل والمسؤول.

٦- لم ينص أبوعلي على سؤاله لشيخه ابن السراج إلا في ثلاثة من كتبه فقط، هي "الأغفال"، في موضعين، و"البغداديات"، في ثلاثة مواضع، و"التعليقة"، في ستة مواضع، ولم أجده نصَّ على ذلك في بقية كتبه المطبوعة، وقد عللت لذلك بما ظهر لي.

٧- تنوعت أسئلة الفارسي لابن السراج، فمنها ما هو سؤال عن حكم، ومنها ما هو سؤال عن علة ومنها ما هو سؤال عن إعراب، ومنها ما هو سؤال عن توجيه.

٨- جميع سؤالات الفارسي لابن السراج - التي استطعت جمعها - هي أسئلة مباشرة، تبدأ غالبًا بقول الفارسي: سألت أبا بكر، أو: سألته، أو: قلت لأبي بكر، أو: أوعرضت ذلك على أبي بكر، أو ما أشبه ذلك من العبارات.

٩- أسئلة الفارسي تنتهي غالبًا بانتهاء الجواب، وأحيانًا لا تنتهي بمجرد انتهاء الجواب وإنما تطول بمناقشة الفارسي لشيخه.

١٠- سؤالات الفارسي لابن السراج تنقسم من حيث موقعها من الخلاف النحوي والتصريفي ثلاثة أقسام: سؤالات عن مسائل متفق عليها بين النحويين، وسؤالات عن مسائل مختلف فيها، وهذا هو الغالب، وسؤالات عن مسائل انفردت بها السؤالات.

١١- الغالب على طريقة الفارسي في إيراد جوابات شيخه أن يأتي بها نصًّا - فيما يظهر - ولم يخالف ذلك إلا مرة واحدة أتى فيها بجواب ابن السراج بالمعنى .

١٢- - الغالب على طريقة ابن السراج في إيراد الجوابات أن تكون الإجابة على قدر السؤال، وأن تكون واضحة العبارة لا لبس ولا غموض فيها، وهذا واضح في أغلب أجوبته، وأحيانًا لا تكون الإجابة على قدر السؤال وإنما يستطرد أبو بكر في الإجابة، وينظر بمسائل أخرى.

١٣- ظهر لي من خلال ما جمعته من سؤالات الفارسي لابن السراج، ومن خلال دراستي لتلك المسائل أن الفارسي وافق شيخه في أغلب جواباته، ولم أجده خطأ شيخه في جواب من جواباته أو اعترض عليه إلا في مسألة واحدة فقط توقف فيها.

١٤- لاحظت أن أبا علي كثيرًا مايحذو حذو سيبويه في الإسناد إلى شيخه،فسيبويه عندما يقول: سألته، أو: قال، فإنه يعني الخليل، كذلك يفعل الفارسي في الإسناد إلى شيخه ابن السراج.

١٥- يرى السيرافي أن أول من فسر قول العرب: ما أغفله عنك شيئًا، هو أبو إسحاق الزجاج، قال: "هذا الحرف ما فسره من مضى إلى أن مات المبرد، وفسره أبو إسحاق

الزجاج"، وذكر تفسيره[1]، وهذا القول فيه نظر، فقد فسره الأخفش سعيد بن مسعدة، وأبو عثمان المازني، بل إن الزجاج عزا تفسيره لهذه اللفظة إلى المبرد.

١٦- نقل أبو علي عن أبي إسحاق الزجاج عدم صرف نحو "نوح" و"لوط"، لأن فيهما علتين، إحداهما العجمة، والأخرى التعريف، فعرض أبو علي هذا الرأي على شيخه ابن السراج على جهة السؤال، فأجابه بأن هذا قول مردود لمخالفته ما جاء في القرآن الكريم، وقد شكك الباحث في نسبة هذا القول إلى الزجاج، وبين أن نسبة هذا القول أمر تفرد به الفارسي وأن في كلام الزجاج نفسه ما يرد ما نسبه الفارسي إليه.

هذه جملة من أبرز ما جاء في البحث، وهناك أشياء بارزة أخرى تراها منثورة فيه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرًا.

* * *

(١) ينظر: شرح السيرافي ٣/٣ (مخطوط).

ثبت المصادر والمراجع :

- أخبار أبي القاسم الزجاجي. عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي: تحقيق د.عبدالحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠م.
- أخبار النحويين البصريين. أبوسعيد الحسن بن عبدالله السيرافي:تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (١) ١٤٠٥هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)١٤١٨هـ.
- الاستغناء في الاستثناء. شهاب الدين القرافي: تحيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني:تحقيق د. عبدالمجيدديباب،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،ط(١)١٤٠٦هـ.
- الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج:تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ .
- إعراب القرآن. أبوجعفر النحاس:تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٣) ١٤٠٩هـ.
- الأغفال. أبوعلي الفارسي:تحقيق د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات العربية- أبوظبي، ط ١.
- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي الشجري:تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (١) ١٤١٣هـ.
- إنباه الرواة على أنباه الرواة. أبوالحسن القفطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (١).
- الانتصار لسيبويه على المبرد. أحمد بن محمد بن ولاد :تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة.

- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبوالبركات الأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.
- الأنساب. أبوسعد عبدالكريم بن محمد السمعاني، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار الجنان،ط (١) ١٤٠٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. ابن هشام الأنصاري:تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، ١٤٢٥هـ.
- البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي:تحقيق عادل عبدالموجود،وعلي معوض، دار الكتب العلمية،ط (١) ١٤١٣هـ.
- البداية والنهاية. الحافظ ابن كثير: مكتبة المعارف (بيروت)، ط (٢) ١٩٧٤هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية)١٤١٩هـ.
- تاريخ بغداد. الحافظ أبوبكر البغدادي:المكتبة السلفية (المدينة المنورة). ب– دار الكتب العلمية،بيروت.
- تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة الدينوري:تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث (القاهرة)، ط (٢) ١٣٩٣هـ.
- تحصيل عين الذهب . الأعلم الشنتمري:تحقيق د.زهير عبدالمحسن سلطان،دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد)،ط(١).
- تذكرة النحاة. أبوحيان الأندلسي:تحقيق د. عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبوحيان الأندلسي:مخطوطة دار الكتب المصرية (٦٢ نحو).
- التصريح على التوضيح. خالد الأزهري: تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١،١٤٢١هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي: تحقيق د. عوض القوزي، وطبع في مطبعة الأمانة، القاهرة.

- الجنى الداني في حروف المعاني. الحسن المرادي: تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م
- الحجة للقراء السبعة. أبوعلي الفارسي: تحقيق بدرالدين قهوجي، بشيرجويجاتي، دار المأمون للتراث،دمشق.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقادر البغدادي:تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة
- الخصائص. أبوالفتح عثمان بن جني:تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي:تحقيق علي محمد معوض، دار الكتب العلمية (بيروت)
- ديوان الأسود بن يعفر: جمعه نوري حمودي القيسي، ونشرته وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
- ديوان أبي زبيد الطائي (شعر أبي زبيد الطائي):تحقيق نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- ديوان النابغة الجعدي.منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط (١) ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- السبعة في القراءات. أبوبكر بن مجاهد:تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط (٢).
- سرصناعة الإعراب. أبوالفتح ابن جني:تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- سير أعلام النبلاء. الإمام الذهبي: أشرف على تحقيق الكتاب شعيب الأرنووط،مؤسسة الرسالة (بيروت) ط (٤) ١٤٠٦هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. ابن العماد الحنبلي:دار الكتب العلمية (بيروت).
- شرح أبيات سيبويه. يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي:تحقيق د.محمد الريح هاشم، دار الجيل (بيروت)،ط (١) ١٤١٦هـ
- شرح التسهيل. ابن مالك : تحقيق د. عبدالرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة ط١، ١٤١٠هـ.

- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- شرح المفصل. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.
- شرح الكافية الشافية. محمد بن عبدالله بن مالك :تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- شرح كتاب سيبويه. أبوسعيد السيرافي: مخطوط مصور عن نسخة دار الكتب المصرية برقم ١٣٧نحو.
- طبقات النحويين واللغويين. أبوبكر محمد بن الحسن الزبيدي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط (٢).
- الفريد في إعراب القرآن المجيد. المنتجب الهمداني: تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، المدينة المنورة، ط (١) ١٤٢٧هـ.
- الكتاب. عمروبن عثمان بن قنبر " سيبويه ":تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر. أبو علي الفارسي:تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات. أبوالحسن الباقولي:تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- اللباب في علوم الكتاب. عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي:تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وزملائه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١) ١٤١٩هـ–١٤١٤م.
- ماينصرف ومالاينصرف. أبوإسحاق الزجاج:تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط (٢)١٤١٤هـ.
- مراتب النحويين. أبوالطيب عبدالواحد بن علي اللغوي :تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة.

- مختار تذكرة أبي علي وتهذيبها. ابن جني: تحقيق د. حسين بو عباس، مركز الملك فيصل، ط ١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١٠م.
- المسائل البصريات. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط (١) ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات. أبوعلي الفارسي:تحقيق د. حسن هنداوي،دار القلم(دمشق)،دار المنارة (بيروت)،ط (١) ١٤٠٧هـ.
- المسائل الشيرازيات. أبو علي الفارسي:تحقيق د.حسن هنداوي، كنوز اشبيليا، الرياض، ط (١)
- المسائل العسكرية. أبوعلي الفارسي:تحقيق د. محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بالقاهرة، ط (١) ١٤٠٣هـ– ١٩٨٢م.
- المسائل العضديات. أبوعلي الفارسي:تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب،مكتبة النهضة العربية،ط(١) ١٤٠٦هـ.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات. أبوعلي الفارسي:تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني (بغداد)
- المسائل المنثورة. أبوعلي الفارسي:تحقيق د. شريف عبدالكريم النجار، دار عمار، عمَّان، الأردن، ط (١) ١٤٢٤هـ.
- مشكل إعراب القرآن. مكي بن أبي طالب:تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط (٤) ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن. أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء:تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، دار السرور.
- معاني القرآن وإعرابه. أبوإسحاق الزجاج:تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- معجم الأدباء. ياقوت الحموي:دار المستشرق (بيروت).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ابن هشام.:تحقيق د.مازن المبارك،ومحمد علي حمدالله،دار الفكر (بيروت)، ط (١).
- المفصل في علم العربية. جارالله الزمخشري:دار الجيل (بيروت).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق الشاطبي:تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المقتضب. أبوالعباس المبرد:تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. أبوالفرج ابن الجوزي:تحقيق محمد ومصطفى ابني عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية (بيروت)
- المنصف. أبوالفتح ابن جني:تحقيق إبراهيم مصطفى و عبدالله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء. أبوالبركات الأنباري:تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار (الأردن)، ط (٣) ١٤٠٥هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه. الأعلم الشنتمري:تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.
- الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي:دار النشر فرانز شتايز، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أحمد بن خلكان:تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

* * *